



وجوده وحدانيته  
بين الفلسفة والدين

مكتبة عربية



اهداءات ٢٩٩٩

مكتبة

أ.د. عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

الله  
وجوده ووحدانيته  
بين الفلسفة والدين

الدكتور نظمي لوقا

الناشر

مكتبة غريب

( ٢٠١ شارع كائن صديق ) القاهرة

تليفون ٩٢١٠٧



الى المسائرين فى المظلمة  
ومن يلسوح لهم  
- من انفسهم -  
فجر جديد  
وايضا الى  
صوفى عيد الله  
الكاتبة الالعية ،  
والزوجة الوفية ،  
التي فى ظلها عاش عقلى •  
الدكتور نظمى لوالا



## ليست توفيقية

من الأمانة أن نجنب قارئنا الوقوع في لبس قد يجره إليه عنوان هذا الكتاب بوجود الله ربما غلب على الأذهان أنه مبحث ديني . والحال أنه هنا ليس مبحثاً دينياً . بل مبحث فلسفي خالص . ولقد كان الباعث الأول على هذا المنحى الفلسفي العقلي المحض ، صدمة نفسية في طفولة المؤلف قضت على كل ثقة لديه بالسمعيات والتلقينات ، فزعا من الوقوع في مهاوى الغفلة . حتى إذا بلغ مرحلة المراهقة التي يتفتح فيها الذهن للتساؤل عن مسائل الوجود الكبرى ، صار منحاه الغالب على نفسه هو البحث العقلي المستقل تمام الاستقلال بفرديته في مسألة وجود الله . وهل يمكن إثباتها بالعقل المستقل غاية الاستقلال ، وعلى أي وجه يكون هذا الإثبات .

وكانت الخطوة الأولى هي طبع الكتاب باللغة الطبع بدعته وخطبه محدودة تجد أدنى نسخة بكتابتها غير معروفة في جمارك

١٩٣٧ ، وقد أثبت على غلافه الذى يحمل عنوان « الله فى نظر الناس وكما أراه » كلمة تحمل معنى التحذير للقراء ، نصها « هذا كتاب فلسفة خالصة لا علاقة له بالدين » .

فاتجاه المؤلف منذ البداية ليس اتجاهاً توفيقياً بين الفلسفة والدين ، كما هو الحال لدى الفلاسفة المسلمين والفلاسفة المسيحيين . إلا أن هذا الإستقلال لا ينطوي على عداوة للإيمان الدينى أو إنكار له . فليس هناك مانع على الإطلاق أن يجمع شخص ما بين الفلسفة العقلية والإيمان الدينى كما يجمع بين مجالى السمع والبصر مثلاً . وقصارى الأمر أن مجال العقل غير مجال الإيمان . وقد يجتمعان وقد لا يجتمعان ..

بعد نحو عشر سنين من نشر ذلك الكتاب الأول ( الذى يستطيع القارىء أن يجيد نصه فى صدر مجموعة البحوث التى نشرت سنة ١٩٨٢ فى كتاب جعلت عنوانه مستجداً من آخر تلك البحوث وهو الحقيقة عند فلاسفة المسلمين ) - أقول بعد عشر سنين من نشر ذلك الكتاب الأول لم يتقطع خلالها انشغالى بمسألة الله ، كتبت بحثاً جعلت عنوانه « سبيل اليقين » أو « دفاع عن العقل » أثبت فيه أن اللامتناهى هو المطلب الأقصى للعقل . وأن هذا اللامتناهى هو مطلب العقولية . وقد أعدت نشر هذا البحث فى سنة ١٩٨٢



في المجموعة معالفة الذكور التي عنوانها «الحقيقة عند فلاسفة المسلمين»  
يمكن يراجع إليها من شاء متابعة منار الفكرى .

ومن تلك البذرة الأولى ، ومن هذه التينة نمت نظرية القيمة  
عندى من حيث هي السمة المميزة للعقل الإنسانى والمفضية عند  
تعميقها في مدارجها إلى قطب المعقولة وهو معنى الوجود بالإطلاق  
أو الله .

ولئن كان مفاد كتابي الأول أن الله هو معنى الوجود بالإطلاق  
فذلك أيضاً ما توسعت في البرهنة عليه في أول صياغة متكاملة في  
ذلك الكتاب المسمى «الله والإنسان والقيمة» والذي نشرته مكتبة  
عالم الكتب بالقاهرة سنة ١٩٧٢ .

في سنة ١٩٧٥ كتبت صياغة أخرى أكثر تبسيطاً من الأولى  
أوضحت فيها أن الموجودات جميعاً — في منظورنا الإنسانى —  
إنما هي تعبيرات عن معنى الوجود بالإطلاق . ومن ثم أطلقت  
على مذهبي الفلسفى اسم «الفلسفة التعبيرية» . وهذه الصياغة  
البسيطة يتضمنها كتاب «نحو مفهوم إنسانى للإنسان والوجود  
والخطأ» وقد نشرته مكتبة غريب بالقاهرة . وهى أيضاً التى  
نشرت مجموعة بحوثي الأولى تحت عنوان «الخطيئة عند فلاسفة  
المسلمين» .

لوقى هذا الكتاب الذى بين يديك تجد القارئ ما لما اتجهت إليه  
من البحث بالمنهج الوصفي عن إمكان العثور في نشاط العقل ذاته  
على إثبات لوجود الله .

وأود مرة أخرى أن أكون أميناً في تجنب القارئ كل البسطة  
فوق الحدود الله في هذا الكتاب نتيجة حتمية للتمعن في قراءة « خريطة  
المعرفة الإنسانية » . بمعنى أن اللامتناهى الأحد (أو الله) فرض  
حتمي لتفسير مسار العقل الانساني . ولكن لفظ الفرض هنا ليس  
بمعنى الفروض أو المسلمات التي يبدأ منها البحث أو البرهان .  
بل إن هذا الفرض الذي أعنيه خاتمة ونتيجة وليس بداية ، إنه السطر  
الآخر في البرهان العقلي الذي يقال بعده مباشرة « وهو المطلوب  
إثباته » وليس المعطى في البداية على سبيل التسليم .

والعقل الأمين في تفكيره يعرف أين يقف وأين يقول لا أدري .  
وهذا ما أخذت به نفسي بعد إثبات وجود الله بنظريتي الوصفية  
للمعرفة والسلوك ، حيث أقررت بعجز العقل عن إدراك صفات  
الربوبية بأنواره الخاصة المستقلة .

مرة أخرى أقول لقارئ العقل لا يمنع الإيمان ولا يتدخل فيه ،  
لأنه مطلوب لمن يتبع له المجالس .

وبهذه الكلمة الموجزة أضمح نظرتى الوصفية المتممة لفلسفتى  
التعبيرية بين يدى القارىء :

وغنى عن البيان أنه لا محل فى مذهب فيلسوف مستقل لقائمة  
مراجع ، كما أنه لا محل لهذه القائمة فى لوحة رسام أو سيمفونية  
موسيقى أو ملحمة شاعر . وقد فرغت من تدوين هذا الكتاب  
فى يناير سنة ١٩٧٩ ء

وسلام على الصادقين ء

دكتور نظمى لوقا

١٠ من ابن سينا

مصر الجديدة



# نظرية وصفية للمعرفة





بيت الداء هو التحديد التعسفي لموارد المعرفة . فتضييق المورد ،  
يؤدي بالضرورة إلى تحديد النتائج طبقاً لهذا المورد .

وهذا ما فعله الحسيون ، وطاوعهم فيه كانط . . .

وهذا ما فعله العقليون ، وطاوعهم فيه ديكارت ومن ساروا  
مساره . . .

فكل حزب أنكر ما عدا مورده . . . ولج في الإنكار ،  
وكل حزب بمذهبهم فرحون . وجاءت نتائج كل مذهب — بطبيعة  
الحال — فرعا عن بداياته ، فصفق وانتشى طربا . مع أنه لم يثبت  
بنلك على خصمه نصراً ، ولم يلزمه حجة . كزراع الخروج زاعما  
في البداية أن لا بذرة للأنبات غير بذرته ، حتى إذا أثمرت الشجرة  
خروجاً قال : ألم أقل لكم ؟ لا ثمرة شرعية لإنبات صحيح إلا  
الخروج ! ، وعد ذلك حجة على زارعي الخوخ والمشمش والبرتقال  
وما شئت من الفاكهة . وهو ليس حجة على أحد . فلا بد لكل  
نظرة أن تنظر ثمرها من جنسها لا تتعداه إلى سواء !



وقد انتهت المصارعة بين الحس والاعتقل إلى ذلك المذهب القهري  
 للنسبي الكينطى ، الذى ألزم بمبدأ الجسنيين في مورد المعرفة الأوجلي  
 وهو الحس — وأخذ عن العقليين فاعلية العقل ( وصناعتة ) الحقيقة  
 الإنسانية العلمية من تلك الحامة الحسية .

فلزم عن ذلك القول بفطرة الحس وفطرة العقل معاً ، وبأنهما  
 مستقلتان . فالمحسوس والمعقول متخارجان ؛ ولزم القول بتوفيق  
 مسبق بين الصورة والمادة في المعرفة ؛ فينتج عن تلاقيهما هذه  
 المعرفة الكلية الضرورية في صورتها ، الحسية في مادتها . فكانت  
 بداية الرحلة التى نعتزمها للكشف عن « جغرافيا » المعرفة — أى  
 الواقع الفعلي لعملية المعرفة بما فيها العقل والتفعل — هى تقبل موارد  
 هذه المعرفة ، أو هذا التعقل كما يتبدى لنا . والتقصى عن هذا  
 السؤال :

— أحقة لا مورد للمعرفة سوى الحس ؟

أو بالصيغة المألوفة فى الفلسفة :

« أحقاً ليس فى العقل ما لم يكن من قبل فى الحس » . . .  
 حتى مع إضافة الاستدراك الذى أحقه بها « لا ينشأ » .

« اللهم إلا العقل نفسه ! »

وهو ما يكاد يأخذ كخط ملحقها لتأويل المعرفة العقلية فى

«نقد العقل النظري» فإن انتهى إلى مذهب في ذلك تخالف مذهب  
«لايبنز» بأن لا خياره الخيال أقصر منه على خدمة تيار العلم  
الطبيعي .. في مجال العقل النظري ..

فهل البداية الوحيدة للمعرفة العقلية ، أو العقل ، هي التجربة  
الحسية ؟

وهل هي بداية أصلاً ، أم أن هناك بداية تسبقها ولكننا  
لا نلقي البال إليها لشدة ألقيها تأخذها قضية مسلمة «أو» تحصيل  
حاصل ، فنغفلها ؟

أجل من ها هنا تبدأ ؟



عالم الحس موجود ، أجل . ولكن القضية هي : هل الحس  
وحده هو الموجود ؟

وهل كل موجود فهو فرع منه ، وإلا فهو موجود غير  
شرعي ، أي وهم ؟

الحسيون المتعصبون للحس إلى هذه الدرجة أشبه بمن يدرس  
النبات فيحصر بصره في جنوره وما تنغرس فيه من الطين والروث  
أو الشباذ حتى إذا رأى الزهرة الفواحة بالعطر تفتحت عنها الشجرة

أو رأى ثمرتها الجنية الشهية هاله وأمرها وأنكره أشد الإنكار ،  
 فلا وجود عنده إلا للطين والسباد ، ويفسر بينهما الزهرة والثمرة ،  
 مع أن الطين والسباد حياهما وإحداهما في حالة شجرة التوت وشجرة  
 الصبار وشجرة المشمش وشجرة العلقم أو ما شئت . وهما هما  
 أيضاً حيث لا شجرة ولا نبات . . . فلا إنتاج لهما في حد ذاتهما ،  
 بل هما أشبه بالوقود الذي لا بد من محرك أذى تركيب معين كي  
 يحوله إلى طاقة تختلف باختلاف تركيب هذا المحرك .

ومعنى هذا أنهما « أداة » والأداة لا فعل لها بذاتها ، بل بحسب  
 الفاعل الذي يستخدمها .

فإذا نظرت إلى ثبات مزهر أو مثمر ، فالثمرة أو الزهرة هي  
 الحقيقة التي لا يجوز ردها إلى الطين والسباد ، بل إلى طبيعة الشجرة  
 المعنية التي استعانت بالطين والسباد واستخدمتهما لتزهر هذه الزهرة  
 المعنية ، أو لتثمر هذه الثمرة المعنية . ولو كانت الشجرة غير الشجرة ،  
 لكان استخدامهما لنفس هذا الطين والسباد مؤدياً إلى زهرة مختلفة  
 وثمره مختلفة .

إن معطيات الحس واحدة ، أو قد تكون واجدة ، لدى إنسان  
 وحيوان أعجم . ولكن هذه المعطيات يستخرج منها الإنسان بعقله  
 نوعاً من المعرفة ، أو حقيقة ، لا يستخرجها الحيوان . الأعجم ،  
 ولا تطوف بخاطره إطلاقات .

فالحقيقة معنى عقلى مجرد . وهذه المعاني المجردة هي ما ينكره  
الحسيون المتعصبون لأنهم ينكرون شرعية الوجود على كل ما ليس  
حسياً ، والحس جزئى ، والمعنى المجرد كلى غير جزئى .

ولإنكارهم هذا - ليسوا حظهم - بحكم عقلى . فالحس ليس  
حكماً . وإنما هو تقبل لواقع جزئى . والحكم بصواب شيء أو  
خطئه ليس من عمل الحس ، وإن انصب على معطيات الحس .  
لأن أحكام الصواب والخطأ قائمة على «مبادئ» مجردة أى قواعد  
كلية غير حسية ، وإن كانت موضوعاتها التى تصدر عليها أحكامها  
حسية وجزئية . فالأجدر بمن كان حسياً أصيلاً ألا يحكم بشيء  
إطلاقاً . لأنه إذ ينكر العقل ومجرداته وكتباته ويحصر الوجود فى  
الحسيات المتعينة الجزئية ، يلغى كل وظائف الحكم . ولا سيما الحكم  
السالى . فلئن جاز الحكم الموجب لأنه حكم بوجود محسوس جزئى  
أو تقبل لوجوده . فالحكم السالى ينصب على عدم الوجود ، وغير  
الوجود فى الحس لا وجود له حسيّاً ، فليس هو موضوع تقبل  
فيمنع قيامه إذن بناء على المذهب الحسى ، فالحكم السالى هو الآلية  
الدائمة على استقلال مستوى الحكم ، وهو مستوى المعنى العقلى  
المجرد ، عن مستوى الحس الجزئى .

وبانعدام الحكم العقلى - لأنه ليس حسيّاً فى حدود الحس -  
يعجز الحس عن إثبات موقفه والدفاع عنه ، أو هدم المذهب

المخالف له ، لأن هذا كله يحتاج إلى الاستدلال القائم على مبادئ مجردة - وعلى تجزئة بلغنى أنها غير نخبية أصلاً ، لا بلغنى أنها مستخرجة بالتجريد من المحسوس - هي متان كلية ، ينكرها الحس أصلاً .

وبهذا تثبت فطرتان لا فطرة واحدة : فطرة الحس في جانب ، وفطرة العقل في جانب آخر . وتثبت بينهما عملية تحويل في اتجاه واحد ، هو تجريد المقول من المحسوس أو تجريد المعنى من الحس ، والتجريد إنما هو فوطنة للحكم الحمل (١) ، الذي هو فعل ظلي محض ، ربما جاء عكس المحسوس ، كالحكم بحجم القمر والشمس وحركة الأرض حول الشمس .

فلسفوي الحكم الذي يستخدم المعاني المجردة ، غير متسوى المحسوس أصلاً ، وفطرته غير فطرة الحس ، ولا يبيض عن القول بقطبين للمعرفة الإنسانية ، لأحداهما - وهو الحكم - انطوائية كليتها في مجال المعرفة ، حيث الحس خامة خرساء في حد ذاتها ، خاملة أشبه بالحجارة والحديد والملاط وما إليها ، التي يستخدمها المعمارى في إنشاء أبنيته المختلفة . ولكنها في حد ذاتها ليست علة هذه الأبنية ، بل مجرد شرط لقيامها . فلو تركت أكوام الحديد والزلط والأسمنت

---

(١) الحكم الحمل أو القضية العملية إما موجبة مثل الشيء هو كذا ، وإما سالبة مثل الشيء ليس كذا .

ألف سنة، لما أقامت معياراً، ولا يكفل شرط ما أدى لتحقيق المعيار،  
الذي يقيمه المعاري دون سواه، وعلى أنجاء متباينة هو صاحبها  
وهو مصيرها الأوجد.



فالعالم الحكيم عالم، متعان، وليس عالم محشاة، أجل إن المعاني  
مجردة من المحشاة (التجزئية الحسية) ولكن، هذه التجربة الحسية  
ليست داخلية بذاتها، في نطاق الحكم العقلي، أو القضية، الحقيقية،  
كما أن ألوان الطعام ليست داخلية بذاتها، في تكوين الجسم، وإن  
كانت إنعامات، التي يستخلص منها الهضم، طاقات الجسم الحيوية.

فعملية التحويل بالهضم، دليل على أن مواد الطعام بذاتها  
لا تصلح للدخول في عمليات الجسم الحيوية، فحين هذه المواد  
إذا رفضتها، عملية لم تلتج منها، طاقة حيوية، بل قد يترتب عليها،  
هوان، والفارق الضخم بين الصيغة والمرض هاهنا هو الفارق الحاسم،  
فارق الهضم.

وعملية الهضم عملية تحويلية، تضاهيها بالضبط عملية التجزئة،  
التي تحول التجربة الحسية إلى معنى عقلي.

وهنا يبرز السؤال الجوهرى في هذه القضية :

ما دامت التجربة الحسية مجرد خامة لا يقبل منها، إلا ما يهضمه

العقلية، فينجز ديمته المعنى الخالص لنا فطرياً وليس يقول: قائل أن العقل مقيد بالعقل في حدود هذه التجربة الحسية، وليس الإنسان يعمل بدونها ؟

بـ يائنه، يستخدمها لأغراضه، فهو نفهي ومثله وأما... فكيف ترتب على هذا أنها أيضاً لكل أغراضه؟ لأن العمل لا يهدف إلى غاية إلا الاشتغال بها، أي بالتجربة الحسية وتفسيرها؟ لا يدرك من ساقين كي أمشي، ولكن ساق لا تحدان لي إلى أين أذهب، وماذا أصنع عندما أصل إلى هذا المكان أو ذاك !

غير مفهوم إذن أن نقول : بما أن التجربة الحسية هي بداية المعرفة العلمية . صدقنا وآمننا . ولكن هذا العقل الذي اعترفنا بفطرته الحاسمة ، بأي حق تقتصر على المعرفة العلمية المحدودة بموضوعات العلم ؛ ولماذا لا يمارس فعله الطبيعي التلقائي في غير التجربة الحسية ؟

لماذا لا يمارسه في مستوياته الخاصة وأغراضه التي تقع خارج نطاق الطبيعة الحسية ؟

هذا التحديد قسري لا أساس له ، وليس لنا أن نفرض على العقل قيوداً لممارسة نشاطه الخاص • فهذه وصاية على العقل فيها تبجح وليس لها أساس من الشرعية •

فكل ما يجوز لنا إذن هو أن نتعقبا العقل لثرى كيف يعمل ،  
ونسجل له مساره الفعلى بدون تدخل منّا . وبذلك وحده تقوم  
نظرية وصفية سليمة للمعرفة .

الحس بداية المطاف : ولكنه ليس عملية المعرفة ، وليس  
إطارها الوحيد ، ولا غايتها في نهاية المطاف .

أجل من هنا نبدأ : ولكن ليس ما هنا المنتهى !

\*\*\*



في البدء كان الوجودان

كل شيء يبدأ عندنا بالوجدان : وقد يسميه بعض الناس « الوعي » فما لا نجد في وجداننا ، أو لا نعيه ، فنحن لا نعرف عنه شيئاً . وبذلك يكون الوجدان مجلي الوجود لدى الانسان .

ولئن قال بارمنيدس إن الوجود واحد وأنه « كرة » ... فذلك له عندي صدى كلما فكرت في أمر الوجدان ، الذي هو مجلي الوجود . فالوجدان يبدو لي ككرة واحدة عظيمة ، ولكنه ليس كالكرة الأرضية التي نعيش فوقها ، بل هو بالأحرى أشبه بكرة مغلقة خاوية الجوف ، نعيش نحن في جوفها ولا نخرج لنا منها : فوجداننا محيط بنا ، ولا نخرج لنا منه .

وهذا الوجدان هو نحن . وهو وسيلتنا الوحيدة لمعرفة ذاتنا ، ومعرفة كل ما تصل إليه ذواتنا ، فهو نافذتنا الوحيدة إلى داخلنا وإلى خارجنا على السواء . فكل ما نعرفه عن ذواتنا وعن سوانا هو أيضاً وجدانات .

وهذا الوجدان الواحدي ليس أحادي المستوى ، بل هو أشبه

بالضوء الذي قد يتخلل منشوراً بلورياً فينشط سناه ألواناً مختلفة  
وكالضوء هو، يكشف لنا كل ما يمكن أن ينكشف لنا، وإذا  
اعترضه جسم معتم شملتنا العتمة بزهة تطول أو تقصر، فنقول  
أنا غيبنا عن الوجدان أو الوعي . أو غاب شيء ما عن وجداننا .

فقضية المعرفة الإنسانية برمتها مرتبطة بالوجدان ، ومنه تتبع  
كل نايبة للمعرفة الإنسانية .

وكل قضية لها صلة بالوجود ، من المنظور الإنساني ، فهي  
المرتبطة بالوجدان كذلك . وما هنا ينبغي أن ننتبه إلى أن معرفتنا  
محدودة ومتكيفة بوجداننا منذ اللحظة الأولى . ومثيفة بفطرتنا  
التي بدايتها وجداننا . وكل ما نستطيعه هو تعشب هذه القطرة  
وتسجيل مسار نشاطها . وليس لنا أن نفكر في الاعتراض عليها  
أو تعديلها ... لأنه لا خروج على هذه القطرة . مهمل أسند على أنها  
مكيفة — أي نسبية — وثماننا لو كانت مطلقة ، لأننا في النهاية  
لأسنا كائنات مطلقة بل كائنات « معينة » أي لها « كيفية » معينة  
وما هو معين فهو « متناه » ولا يمكن أن يكون لا متناهياً أي  
لا يمكن أن يكون مطلقاً .

ولكن أهذا الوجود المتناهي أو المعين قادر على إدراك الوجود  
لا متناه ؟ بل بعبارة أوضح : أبقدر المتناهي على إدراك الوجود  
اللامتناهي ؟ لأن اللامتناهي يرفض التعدد بحكم لا تناهيه : فهو

بالضرورة لا متناه واحد - متى وجد - وبالتالي تلحق به والدة  
التعريف لاختصاصه بالوجدانية .

هذا سؤال لأبد من الوصول إلى نهاية الشوط في هذا البرهان -  
وهو موضوع ما تبقى من هذا الكتاب - كي نجيب عنه .

وجداننا إذن هو رأسمالنا الوحيد لمعرفة الإنسانية واستثماراتها  
كافة . وهو خاص بالإنسان . فلو كان هناك كائن آخر ذو طبيعة  
أخرى أو وجدان مختلف ، لاختلفت معرفته باختلاف منظوره  
الوجداني . فكل ما نصل إليه موسوم دائماً بأنه نتاج منظورنا  
الإنساني . وكل محاولة للنظر من منظور آخر فهي محاولة عقيمة  
ومستحيلة . فلن ترى إلا بعينك لا بعين سواه ، مهما حاولت .

ولا مطلق إنسانياً على هذا المنظور ، فأي مطلق لابد أن ينبثق  
على منظور مباين ، وإنما أن منظورنا الفريد بما نحن أناس ، فكل  
مطلق فهو مستحيل على أي بشر . وإذا ورد من كائن غير البشر  
فلا علم لنا به إلا من خلال وجداننا ، فما يحوله عن منظوره الأصل  
إلى منظورنا ، وبذلك يصير غير ما هو .

إنها الكرة المعلقة التي تحيط بنا من كل جانب ، ولا مخرج  
لنا منها ، فلا بد من المحاولة أو الماخلة ، ولنحضر اهتمامنا في  
استقصاء مشاهد ونشاطات .

لنذكر دائماً أن وجداننا هو واقعنا الإنساني الوحيد المتاح ،  
وكل زعم لمفارقة أو تباین بین واقعنا وبين واقع الموجودات بذاته  
إنما هو وهم يذبح الشقاق بین واقعنا الإدراکی وواقع مزعوم أو  
مفترض للموجودات ، بما يترتب عليه الافتقار إلى ضمان لصدق  
الإدراك أو مطابقة الأذهان للأعيان ، ذلك الضمان الذي نشده  
بعضهم في الصديق الإلهي ، ونشده آخرون في التناسق المسبق ،  
وكلاهما لا حاجة إليه ، ولا ضرورة له ، لقيامه على فرض  
ثنائية الوجدان والوجود ، مع أن الوجدان — كما قلنا — هو مجلي  
الوجود الوحيد لدينا ، ولا سبيل لنا إلى سواه .

فحين نقول : في البدء كان الوجدان . فنحن نعني بهذا أن  
الوجدان هو المنفذ أو المنبع الوحيد لواقعنا الإدراکی . وأن كل  
محاولة للتفكير فيما وراءه محاولة عقيمة ، ومستحيلة . وكل مسامرة  
لها جرى وراء فروض وهمية .

وباستمساكنا بهذه الحقيقة الأولى بأمن الضلال في هذه النهايات  
التي تخطيطت فيها الفلسفة زمناً طويلاً جداً .

معرفة إنسانية محض ، وحقائقها خاصة بالإنسان وفقاً  
لقدرة الإدراكية . فلو كان تكوين الإنسان الإدراکی غير ماهر  
لكانت معرفته غير باهية .

فالمسح الطبيعي المشيوع لنا إذن هو أن نراقب عملياتنا الإدراكية  
أولاً المعرفية لنرى كيف تعمل. فنقولنا هو المراقبية وفلسفتنا ونصفيته  
تحليلية لواقع عملياتنا المعرفية، لكي نعرف أين تستطيع أن تبلغ بنا  
وأي ينبغي أن نقف، ولا تغامر في تغيير اتجاهها الطبيعي، أو الواقعي  
الذي تتيحه لها فطرتها.

وهذا الوجدان الذي نأه في البدء، سيظل ملازماً لنا في كل  
عملياتنا الإدراكية. فهو في البدء كان، وهو بنا محيط دائماً،  
لأنه « غلافنا » المطبق علينا، وهو مساوق للوجود في المنظور  
الإنساني. فكل ما نجده في وجداننا فهو موجود بالنسبة لنا  
على نحو ما.

### وماذا في هذا الوجدان ؟

فيه كل ما يمكن أن يكون له وجود بالنسبة لنا، لأنه — كما  
قلنا — هو « محلي » الوجود لدينا. فكل ما فيه فهو موجود،  
على تباين مستوى هذه الموجودات.

لذا يوق كتابنا: « نحو مفهوم إنساني للإنسان » (ص ١٩٥ وما بعدها)  
قلنا: « والوجدان الذي للمرءة متعددة الوظائف والأدوات، نعرفنا  
بعضها باسم الحس الباطن، وبعضها باسم الحس الظاهر، وبعضها

بأنهم الإدراك (من إدراك تحسني ومن تفكير نظري أو تفعل بكل وظائفه وأجهزة استدلاله) وبعضها بأنهم الشعور العام الذي الوجدان يتجمع كل ما يحاصر الإنسان ، لأن الوجدان العام هو الأرضية القصوى أو الشاملة ، والإطار العام الشامل لكل ما يمكن أن نجده لدينا ، أي ماله وجود بالنسبة لنا من أنواع مدرساتنا ومستوياتها ، ومالا إدراك عمومًا لنا به من أي نوع ، مباشرًا كان أو غير مباشر ، فلا سبيل لنا إلى الاتصال به ، ومن ثم لا سبيل لنا إلى القول بوجوده .

وقد يسمى بعض الناس ما نعيه نحن بالوجدان العام — بهذا المفهوم الشامل — «الإحساس» أو الشعور المنعكس على نفسه أي الإحساس بأن أحسن الإحساسات المختلفة ، أو الذي عن طريقه ندرى كل ما نحاولنا من أفكار ومشاعر ، أي كل ما تطلعنا عليه أجهزة الإدراك المتباينة لدينا .

ومهما يكن من شيء فالوجدان العام — بالمفهوم الذي نعيه — هو وسيلتنا الشاملة والوجيدة إلى الدراية بأي وجه من وجوه الدراية — بوجود ذواتنا ، ووجود أي شيء على الإطلاق ، سواء ضيق ذواتنا ، أو أطلعنا الوجدان على أنه مباين لذواتنا

فهو المصب الذي يتجمع فيه ، ولا يتجمع إلا فيه عن خصائلي

جميع المنافذ والعديسات وقرون الاستشعار وأجهزة الاستقبال التي  
لدينا الظاهرة منها والباطنة .

ومن «نخامات» هذا المصدر الأوجد تتكون معرفتنا البشرية  
بالموجودات أيًا كان نوع هذه المعرفة ، وأيًا كانت أنواع  
الموجودات وأقسامها ومراتبها ، وأيًا كان ما يتحول إليه هذه  
«النخامات» من أبنية وتشكيلات من صنع قدراتنا المختلفة ، وأيًا  
كان استخدامنا لها ، كما نجد لها ، أو نتصرف وتحوير .

وعن طريق هذا الوجدان الأقصي أو الأعم ، نجد وعينا بوجود  
ذواتنا ، على كل مستويات هذه الدورات ، وبكل ما يمتثل فيها  
من حس باطن وظاهر ومن انفعال وتفكير ونزوع . وعن طريقه  
ندري ما ندرسه عما يحدث لنا ويحدث فينا . وما نحدثه نحن . فهو  
أرضية كل إدراكاتنا الشعورية الظاهرة والباطنة ، والحسية المعينة  
والشعورية العامة ، الواضحة أو الغامضة ، والفكرية بكل ضروبها  
من وهم وتخيل وتصور وتأمل واستدلال . وكل ما نصل إليه من  
الإدراكات بطريق مباشر أو غير مباشر .

فإدراكنا أي موضوع هو عين إدراكنا وجوده بما هو ممثلي  
في إدراكنا العام ، على أي نحو من الأنحاء كان هذا الموجود :  
فرضياً أو وهمياً أو استدلالياً أو حدسياً أو محسوساً .



وهذا ما عيّنناه في بداية هذا الفصل من أن وجداننا كرة  
مخوفة نعيش خبيثين في داخلها ، ولا ستبيل لنا إلى معرفة الوجود  
إلا من خلال ما يرتسم على صفحاتها الباطنة فينا .

نقول هذا لتؤكد منذ الآن أن تعريفنا لوجود كل موجود  
يشمل كل ما يرتسم في وجداننا بلا تفرقة . ومخالفين من يخص  
نوعاً منها بأنه وحده الموجود ، سواء في ذلك أصحاب المذهب الحسي  
الذين يقولون أن الموجود هو المحس . وأصحاب المذهب العقلي  
الذين يقولون أن المعقول وحده هو الموجود . بل نحن نبدأ بجمع  
كل مخصص للوجدان ونقر بأنه موجود بما هو في الوجدان .  
ولهذا حسبه كى يكون موجوداً بالمفهوم الإنساني — أو المنظور  
الإنساني — للوجود . ثم بعد هذا نتطرق للكلام عن أنواع  
الموجودات والمستثنوياتها . لا تنقص منها شيئاً ولا تزيد عليها .

ولكن علينا قبل أن نخضع في هذا الشوط أن نتلبث قليلاً عند  
قضية الوجدان — لأن للوجدان قضية من أهم القضايا فيما نحن  
بسيّله ، وقضية الوجدان أشد ما تكون الصلابة بقضية الوجود  
بعمامة وبقضية المعرفة بخاصة .

وتبلغ قضية الوجدان ذروة التأزم في ذلك المنظور الحسي  
الذي يمثله تافيد هيوم .

إن هيوم ينكر تجاهرية الوجدان : أى ينكر أنه وحدة ثابتة  
فيها تغيرت وتنوعت موضوعاته : ويقول أنه كلما وجه انتباهه  
إلى وجدانه ، أو ما يسمى الآن بالخاص به لا يجد فيه إلا وجدانات  
جزئية : أى موضوعات أو ظاهرات جزئية ..

والحق أنه ينكر وجود الجواهر ، وهذا طبيعي لأنه حسي ،  
والحس لا يطلعنا إلا على ظواهر جزئية هي التي يسميها العقليون  
أعراضاً ..

ولكن فات هيوم : فيما اعتقد به أنه بهذا التقرير نفسه قد  
أثبت : من حيث لا يدري : وجود ذاته وجوداً متصلاً متماسكاً  
منفصلاً عن هذه الظواهر من حيث هو مراقب وفاحص لها : إنه  
حين يقول : « أنا لا أجد لي ذاتاً تستمر فيما يجاوز الظاهرة الجزئية  
الوجدانية ، أو تنظم الظاهرات الوجدانية المتباينة المتعاقبة » يكون  
بتلك قد أصدر حكمه هذا ألا بصفته ظاهرة عارضة .. بل بصفته  
ذاتاً منفصلة متماسكة تحكم بأن شدة ظواهر عارضة لا يرى سواها على  
محوى وجدانه : فإنه أكمل من يرى الأشياء في ضوء لا يرى  
مصدره : فيقول إني لا أرى الضوء ولكنني أرى الأشياء : وهو  
لولا الضوء ما رآها ..

أو كمثل من يقول إني أرى الأشياء المنفردة ولكنني لا أرى

عيناً لى ترى هذه الأشياء المتفرقة ، فلا أستطيع أن أقول أن لى  
عيناً ، فالموجود عنده هو المبصرات ، ولا وجود للباصرة .

كبوة — هى قاصمة الظهر عند الحسين جميعاً ، مصدرها  
غفلتهم عن الهوة — التى تفصل الحس عن الحكم . فلا حكم  
إلا عن مستوى كلى له وحدة وثبات . فكل فلسفة حسية ترتكب  
الغفلة عن مصدر أحكامها الفلسفية ( خطأ كانت أو صواباً )  
وأن هذا المصدر لا يمكن إلا أن يكون غير حسى . أى لا يمكن  
إلا أن يكون عقلياً ... صادراً عن موجود ثابت غير جزئى ..  
عن جوهر .

فالحسنى الأصيل لا يمكنه أن يحكم ، وإلا اعترف — أياً كان  
مضمون حكمه — بأن هناك حكماً ، وهناك حاكماً يظل هو هو ،  
وفى مستوى يعلو على المحكوم به أو المحكوم فيه ، ويصدر أحكامه  
بناء على مبادئه الخاصة به .

إن الحس محض تقبل سلبى أو انطباع . هذا صحيح . ولكن  
هذا الانطباع لا بد أن يفترض إما ينطبع فيه . حتى إذا وصلنا  
إلى حكم سلبى — ومن قبيل الحكم السلبى أن الذات أو الأنا الثابتة  
المتقومة بذاتها غير ماثلة فى وجداننا — وجدنا الحس أى التقبل  
الجزئى أو الانطباع لا يفسر حكماً بعدم الانطباع أو عدم وجود  
الظاهرة موضوع الحكم ، بل لا بد لصدور هذا الحكم من مستوى

غير مستوى الحس ، أو ملكة غير ملكة التقبل والانطباع اللذين لا يكونان إلا موجبين ، ولا يمكن أن يكونا سلبيين . فأننا — مثلاً — أحس حرارة أو أحس برودة ، هذا تقبل إيجابي لظاهرة الحرارة أو البرودة . أما إذا قلت أني لا أحس حرارة . أو لا أحس برودة . فهذا ليس مجرد تقبل أو انطباع . بل هذا «حكم» يقتضى ملكة أخرى غير التقبل ، لديها معنى أو معيار لما هو مفقود في الحس .

فن جميع الوجوه ، لابد من أحكام خامتها المحسات . والأحكام لا يمكن أن تفسر بملكة التقبل أو الانطباع ، بل بملكة أخرى مستقلة ، تفترض المعايير الثابتة والمبادئ الكلية التي تصدر بناء عليها الأحكام . وبذلك يثبت — من الوهلة الأولى — مستوى للأحكام الكلية — أى ملكة للتعقل — عند الإنسان ، إلى جانب ملكة الحس الجزئى .

ويحسن بنا أن نتلبث هنا قليلاً . لتأمل حصيلتنا الأولى من معطيات الوجدان . فقد ثبت أن لنا وجداناً ، أى ذاتاً متقومة بذاتها ، فتنقوم بها وجداناتنا جميعاً ، وهى محل لها ، بل هى محلها الأوحد ...

ولعل شعورنا البدهى التلقائى بجوهرية ذاتنا ، أى وجداننا،

هو أصل كل قول عندنا بجواهر هي محل جميع ما ينتابها ويتداول  
الظهور فيها من الأعراض .

أقول: لعل ... وإن لم يكن هذا مما يدخل في مهمتنا الوصفية  
حالياً . إلا أنه مؤشر إلى ما سنجد عقولنا تجنح إليه من تقسيم  
الموجودات — التي تشير إليها امثالات الوجدان — إلى ما يتقوم  
بذاته ، وله الدوام ، فهو جوهر ، وإلى ما يتغير من مظاهر فهو  
عرض ...



ولا مخرج من الثنائية

أول ما نجده في الوجدان هو تلك الثنائية التي تنقسم إليها  
الامثالات على غرار ثنائية نظرنا إلى الوجدان وما يمثل فيه . . .  
فجئنا إلى القول بجوهرية الوجدان ، وإنه محل للظواهر أو  
الامثالات الوجدانية كافة .

كذلك الامثالات نفسها ، نجد منها ما يشير إلى ما لا يتعدى  
ذاتي ، ومنها ما يشير إلى موجودات مستقلة عن ذاتي . . . .

فأنواع المشاعر من ارتياح وسرور ونفور وتقزز وغيظ وما  
إلى ذلك نعرف بداهة أنها موجودات ذاتية ، لا يتعدى نطاق  
وجودها ذاتي ، ولا يشعر بها — من حيث هي — أحد سواي ،  
مهما تحدثت غيري عن المشاركة الوجدانية . فحين أتألم يكون ألمي  
خاصاً بي ، مهما تألم لي أحبائي ؛ ولذا توصف هذه الموجودات  
بأنها ذاتية .

أما الامثالات الوجدانية التي تشير إلى موجودات مستقلة عني ،  
فهى موضوعية . ما دأبت إدراكك يتساوى في إدراكها جميع



الأسوياء الميسرين لإدراكها . . . فتكون أمثالاتها لدى جميعهم متطابقة ومتعلقة بنفس الموضوع أى نفس الموجود ، ولا يتعدد الموجود فى هذه الحالة بتعدد مدركيه .

وبذلك تتجلى لنا أصالة الثنائية فى معرفتنا : فهناك ثنائية الذات الجوهرية أو الأنا أو الوجدان أو الوعي — فهذه كلها مترادفات — فى جانب ، والأمثالات أو الوجدانات فى جانب آخر ، من حيث هى بمثابة أعراض للوجدان أو الأنا أو الذات . وهناك أيضاً ثنائية فى الأمثالات ، فمنها ما يشير إلى موجودات ذاتية ، ومنها ما يشير إلى موجودات موضوعية . والموجودات الموضوعية محل ثنائية بدورها ، فللموجود الموضوعى وجوده المتقوم بنفسه أى وجوده الجوهرى ، وله أيضاً أعراضه المتغيرة .

ومنذ هذه اللحظة يتحدد الموجود بالمعنى الإنسانى بما هو ذو أمثال فى الوجدان . ويتحدد الموجود الذاتى بأنه لا يتجاوز أمثاله وجدان فرد واحد . ويتحدد الموجود الموضوعى بأنه ملتبس أمثالات متعددة — أو قابلية للتعدد — بتعدد مدركيه . بحيث لا تكون لهم حيلة فى تمثله على نفس النحو متى اكتملت لهم مقومات الإدراك سوى . . .

ولسائل هنا أن يتساءل

أتصورية هى ؟ .

ولا يحيص عن الجواب ؛ تصورية هي فعلا • ولا نخرج من  
التصورية .

ألم نبدأ حديثنا ؛ أو مسيرتنا هذه بأن الوجدان كرة جوفاء  
نعيش بداخلها ؟

ولكن هل معنى هذه التصورية أن الموجود تابع في وجوده  
لوجداني به . إذا وعيته وجد . وإذا غاب عن وعيي ، أو غبت  
أنا عن وعيه لم يعد موجوداً ؟ وهل إذا عدت إلى وعيه أو إلى  
وعيي عاد إلى الوجود ؟

سؤال لا بد منه حقاً لتحديد علاقة الوجود بالوعي منذ الآن •  
حسباً لكل لبس . ولتحديد « كيف » هذه التصورية التي نعنيها •

هذه الكراسة التي أدون فيها هذه الكلمات — مثلاً — أعياها  
الآن فهي موجودة ، وأقوم إلى حجرة أخرى وأترك الكراسة  
حيث هي ، وهناك قد يحظر بالبال إلى لا أراها وليس لي بها  
وعى مائل فعلاً • فهل معنى هذا أنها لم تعد موجودة ؟ ؟ إن امتثلها  
في وجداني يشير إلى أن لها وجوداً مستقلاً عن ذاتي . أي أن وجودها  
ليس من النوع الذاتي ، بل من النوع الموضوعي •

ومن علامات موضوعيتها أنها تظل موجودة سواء أكان امتثلها  
حاضراً لدى أو غير حاضر في وجداني • كأن أنتقل إلى حجرة

أخرى وأتركها في الحجرة الأولى . وفي هذه الحجرة الأخرى  
قد أوجه إلى الكراسة تفكيرى فتكون موضوع امتثال لى على  
مستوى التخيل أو التذكر . وقد أنصرف عن التفكير فيها كل  
الانصراف فلا يكون لها امتثال حاضراً على أى مستوى من  
مستويات وجدانى :

وفي هذه الحالة أيضاً لا ينعدم وجودها المستقل .

ولو انعدم لكان وجود كل شيء تابعاً لوعى به . وهو ما تنهض  
الشواهد جميعاً على أنه غير صحيح . فالناس في كل يوم يموتون  
— ولا أقول يغيبون عن الوعى أو عن المكان فحسب — وتظل  
موضوعات وعيهم الموضوعية ذات الوجود المستقل قائمة بعد موتهم  
— بما فيهم المشيعون — ولا ينعدم وجودها بانعدام كل امتثال لها  
في وجدانهم ، نتيجة زوال وجدانهم .

فما الرابطة إذن بين الامتثال الوجدانى والموجود الذى يشير  
إليه هذا الامتثال ؟

تختلف هذه الرابطة تبعاً لنوع الامتثال ، فالامتثال الذاتى ،  
يشير إلى وجود شعور ذاتى لا يتجاوز ذاتى ، وبالتالي لا يتجاوز  
وعى أو وجدانى . فحتى غبت عن الوجدان بالنوم أو الإغماء أو غير  
ذلك تلاشى مع تلاشى الوعى كل ما يتصل بذاتى من المشاعر ، كالآلم

والسرور والغيظ وما إلى ذلك ... وهو ما أعبر عنه بأنه «موجودات لها مجال انتشار ذاتي ، ولا يمكن أن يتجاوز ذاتي» . إنه مجال انتشار ليس له بعد ثالث . مجال انتشار مسطح مساوٍ للشعور أو الإحساس . مهما تعلق هذا الشعور الذاتي بوجود له مجال انتشار موضوعي ، أي يشير وجداني إلى أن له وجوداً مستقلاً .

لنفرض أنني أرقب منظر غروب الشمس على كورنيشي الإسكندرية ، وأشعر لذلك المنظر بنشوة تغمرني وتهزني . إن هذه النشوة الممتلئة في وجداني يشير أمثالها إلى أنها ذاتية خاصة بي في كل من بعديها ، وهما العمق والامتداد . ووجود هذا الشعور بالنشوة متوقف على وجداني ، بحيث لو انتقلت من المكان المكشوف إلى حجرة مغلقة ، أو غبت عن الوجدان لمرض مفاجيء أو حقنة مخدر ، لتلاشى كل وجود لهذا الشعور بالنشوة مع تلاشي رؤيتي لمنظر الغروب .

ولكن أمثال منظر الغروب وأنا أراه وأنتشي به يصاحب بالضرورة شعوري باللذة : فلو لم أر هذا المنظر لما حدثت اللذة الذاتية التي تحدثت عنها آنفاً . وقلت إنها ذات بعدين في العمق والامتداد أو الطول .

ولكن رؤية المنظر لها أمثال آخر في وجداني يشير إلى استقلال هذا المنظر عني ، بحيث يوجد « يمكن » أن يشهده الناس

فيكون البصر الموجود في هذا المكان والزمان... وحتى ولو لم أشهده  
أنا ، أو حتى لو لمحتته وإنشيت به لحظة ثم غبت عن وجداني ،  
أو غاب هو عن وجداني لأني سبب من الأسباب .

وهذا الامتثال لا يشير إلى شعور أي موجود ذاتي هو اللذة ،  
بل يشير إلى موجود موضوعي له ثلاثة أبعاد : العمق والامتداد ،  
وبعد ثالثة هو « الخارج » .

وهذا « الخارج » هو استقلال هذا الموجود عن وجداني  
الذاتي . فالوجدان الذاتي هنا ليس « وعاء » يحتوي شعوراً ( كما في  
حالة اللذة أو الألم أو ما إلى ذلك ) بل يغدو صفحة مرآة تنعكس  
فيها صور ، ولا تحتوى المرآة الموضوعات التي تمثلها هذه الصور ،  
فلو حاولت النظر في المرآة لم تجد شيئاً إلا ضويرة يدك منطبعة في  
صفحتها . بل تشير هذه الصور فقط إلى وجود خارجي مستقل  
للموضوعات هذه . الامتثالات . . . . . ولك أن تدرشها في امتثالاتها  
لديك ما استطعت ، ولكن عليك أن تعلم أنك لا تستطيع التصرف  
فيها ، لأنها مستقلة عنك .

هل معنى هذا العودة إلى ما يضاهي « تشبيه » الكهف عند  
أفلاطون ؟

إلى حد ما بالطبع ! فما عدا أننا نرى امتثالاً ذاتياً في الوجدان على

ضربين : منها ما يشير إلى موجودات محدودة بذاتي ، ومتوقفة على وجداني ، ويمكن أن أتصرف فيها إلى حد ما بتغيير اتجاهات تفكيري ، واهتمامي وحركات أعضائي : وهي الامتثالات ذات المحتوى الذاتي .

ومنها ما يشير إلى موجودات مستقلة بنفسها عن ذاتي : أي ذات مجال انتشار خارج ذاتي . ومن آيات استقلالها أن جميع الأسوياء متى وجدوا في مجال انتشارها تطابقت امتثالاتهم لها .

فثنائيتنا ليست بنت الفرض ، بل وليدة ملاحظة معطيات للوجدان .

وهكذا نجد أنفسنا على خط المواجهة مع عالم الموجودات ثنائي المستوى : موجودات ذات مجال انتشار ذاتي ، وموجودات ذات مجال انتشار موضوعي أو متخارج ، ولكل منهما امثال في وجداني .

فقد رأينا مثال منظر الغروب يقابلة امثال مزدوج المستوى : أحدهما امثال لذاتي الذاتية وهو يخصني بذلك المنظر وحدي ، والثاني امثال الوجود المتخارج أو المستقل لذلك المنظر الذي يشاركني في رؤيته كل من أتاحت له رؤيته ، بلا اختلاف ، وبلا انتقاص من حظي في الرؤية .

وبذلك تضعنا هذه الملاحظة أمام فكرة جديدة هي فكرة تباين مجالات الانتشار التي تتباين على أساسها الموجودات التي يمكن أن تكون لها امثالات في وجداني .

وفكرة تباين مجالات الانتشار تفتح أمامنا باباً واسعاً لتنوع فئات ومراتب الموجودات الموضوعية الثلاثية الأبعاد؛ عندما تتداخل معها أو تتلاقح بها الموجودات الذاتية الثنائية الأبعاد . وما يمكن أن يكون لهذا التداخل أو التلاقح من تأثير على المعرفة الإنسانية .

\*\*\*





وفى الموضوعية ثنائية ايضاً !

هذا الموجود المتخارج ، الموضوعى . أنواع أو مستوى واحد هو ، أم فيه ثنائية أيضاً ؟

بل فيه ثنائية . فمنه ما هو موضوعى جزئى ، يدرك بالحواس .  
كهذا القلم ، وهذه الكراسى ، وهذه القهوة إلخ . . . ومنه  
ما هو موضوعى كلى يدرك بالعقل أو الذهن .

وما رأينا - غالباً - من يمارى فى موضوعية الموجود الجزئى  
الحسى المتخارج ، المدرك لكثيرين بالحس على نحو واحد . ولأنه  
مدرك لكثيرين قلنا إنه موضوعى . . . ولكن القول فى الموجود  
الكلى يختلف ، فهناك من يزعمونه غير موضوعى ، لأنه لا يوجد  
إلا فى الذهن . فى حين يرون أن الحسى موجود فى الحس . وهاهنا  
ليس : فالجزئى ليس موجوداً « فى » الحس ، بل هو متخارج ، أى  
مستقل بوجوده ، ولكن هذا الوجود مدرك بالحس أى بواسطة الحس  
أو عن طريق الحس : وهو موضوعى لا بما هو فى الحس - فهو  
ليس فى الحس - بل بما هو مدرك بالحس أى بواسطة الحس

لكثيرين على نحو واحد : ويمكن الغياب عنه والعودة إليه فيلغى  
موجوداً — بسبب تخارجه — على حالة . ويفرض خصائصه على  
حواس مدركيه على نحو واحد .

وإذا رجعنا إلى عناصر الموضوعية والتخارج التي حددناها على  
النحو المتقدم ، ألفيناها متوفرة أيضاً للموجود الذهني الكلي : فهو  
متخارج ، أى مستقل بوجوده وأعراضه ، ومدرك على نفس النحو  
لكثيرين ، أى للمؤهلين للإدراك الذهني أو العقلي . ويفرض  
خصائصه على أذهانهم : وإذا غابوا عنه وعادوا إليه وجدوه على  
حاله بسبب تخارجه .

لنفرض أننى أدرك معنى الحصان . فهذا الإدراك شيء غير  
التخيل لأن التخيل لإضفاء خصائص جسمية وكيان جسمي على  
تصورات ، وتشكيل وتعديل هذا الكيان حسب مشيئة من يتخيله ،  
لا طبقاً لطبيعة هذا الجسم . فقد أتخيل حصاناً له جناحان أو ستة  
أجنحة ، وأتخيله يطير كما في الخرافات . أما فكرة الحصان أو معناه  
فموجود عقلي كلي له خصائصه الخاصة أو ماهيته التي تفرض نفسها  
على تفكيري ، ولا أستطيع أن أفرض على هذا المعنى الكلي ما تشاء  
أهوائى . وإذا صرف ذهني عن هذا المعنى ولم أعد أفكر فيه ، فلأنى  
عند عودتي للتفكير فيه أجده على حاله ، بخصائصه . وهذا عنصر  
من عناصر الموضوعية . أما العنصر الآخر وهو كونه مدركاً لكثيرين

على نحو واحد ، فهو أشد وضوحاً وبداهة . فمعنى الحصان إذن موجود عقلي أو ذهني موضوعي اكتملت له كل مواصفات الموضوعية .

ولنضرب مثلاً آخر ، لنفرض أنني أدرك لا معنى حصان ( أو أي شيء له مقابل جزئي جسمي محس ، بل معنى موجود ذهني قلباً وقالباً ، كالدائرة أو المثلث المتساوي الساقين مثلاً ) أجل إنها لا تقابل معنى أي موجود طبيعي جزئي محس ، فهو موجود ذهني . ولكن وجوده ليس في الدهن ، بل هو متترك بواسطة الدهن ، وامثاله يشير إلى ذلك .

مما يدل على أنه كائن متخارج ، أي له وجوده المستقل عن ذهني ، كما أن الكراسي لها وجودها المستقل عن حواسي . بدليل أنه مدرك لكثيرين على نحو واحد . ويفرض اختصاصه الموضوعية على أذهان أو عقول كل المؤمنين لإدراكه ، وتتطابق مدركاتهم ونتائجها عنه كل التطابق . ومن انحراف منهم أمكن أن يرده الباقيون بلفت نظره إلى ما أخطأ إدراكه ، فيرثد إلى الصواب — تماماً على نحو ما يتفق الأسوياء في إدراك هذه الكراسي بلونها وخطتها وملامستها ، وإذا التبس الأمر على أحدهم ردوه إلى الصواب بلفت نظره إلى ما وقع فيه من خداع الحواس مثلاً . فصنعت حواسه الأخرى حسته المخطئة ، فتتطابق إدراكات كل الأسوياء بالحسن

في شأن الكراسية . . كتطابق : إدراكات كل الأسوياء بالذهن في  
شأن الدائرة أو المثلث المتساوي الساقين .

فركن التخارج هنا ثابت . وإذا غاب عن ذهن مدرك الدائرة  
أو المثلث متساوي الساقين هذا الإدراك فترة ، كأن ينصرف إلى  
التفكير في أمور أخرى تماماً تاركاً كل ما يخص الهندسة . .  
فإنه متى عاد إلى التفكير في هذه المعاني وجدها على حالها . وإذا  
أقام منها أبنية ذهنية أو عقلية مهما كان تعقيداً ، فهذه الأبنية أيضاً  
ليست ذاتية : أي ليست خاصة بذهنه . لأن صوابها عقلياً أو  
هندسياً كقيل بأن يسلم به لكل الأسوياء القادرين على إدراكها .  
ولذا تتفق مدركات كل الرياضيين على صواب واحد ، متى توصل  
إليه أحدهم .

وهذا التطابق إذا أضيف إلى العنصر السالف ذكره تمت به صفة  
التخارج التي هي آية الموضوعية .

« وربّ قائل يقول : « أنا أقم هنا بناءً رياضياً لا يعلم به أحد .  
فهو إذن حبيس عقلي ، وليس موجوداً موضوعياً » .

ونقول له : إن الرسام السجين في زنزانه — إيماناً منا في عزله  
عن سائر الناس — إذا رسم بطباشيرة على جدار زنزانه شكلاً ما ،  
لا يرى ولا يحس ولا يعلم ولا يدرك هذا الشكل أحد سواه .

ولكن هذا الشكل ليس موجوداً ذاتياً ، بل هو موجود موضوعي حسي . أى مدرك بالحس . لأنه « مؤهل » لأن يدركه جميع الأسوياء متى وجدوا في مجال انتشاره ، وبصرف النظر عن إدراك أى أحد له فعلاً من عدمه . فهو شكل لا بد لكل سوى يوجد في مجال انتشار إدراكه أن يدركه على نفس النحو لإحتمالاً . ولذا فهو موجود متخارج ، أى موضوعي . ولأنه مدرك بالحس ، فهو موجود موضوعي حسي جزئي ..

وبالمثل . من يستخدم قواعد الرياضة ليحل تمريناً هندسياً أو جبرياً في عزلة تامة عن الناس ، يقيم موجوداً متخارجاً ذهنياً موضوعياً ، سواء أدرك أو عرف وجوده هذا آخرون بالفعل أم لا . . .

فمواصفات التخارج والموضوعية واحدة ، على المستوى الحسي الجزئي ، وعلى المستوى الذهني أو العقلي الكلي : . . . ومتى توفرت لموجود حكمنا بأنه موضوعي . سواء وجدناه ابتداءً ، أو صنعناه نحن ، ويستوى أن يثمر الصنع الإيجابي الحسي ، أو الإيجاد الذهني . . .

وفي الوجود العقلي  
الموضوعي ثنائية أيضا !

وهذه الموجودات العقلية موضوعية متخارجة على نحو ما رأينا آنفاً . وهي بدورها ليست من مستوى واحد ، فمنها ما هو بالعقل أصلاً ، شأنه شأن الموجودات الطبيعية في العالم المحسوس . هكذا يمجدها الإدراك العقلي ، على نحو ما يمجده الإدراك الحسي الموجودات الطبيعية من جبال وأنهار وبحار وأحجار وما شئت من تلك الأشياء . ومنها أيضاً ما هو من صنعة العقل وتركيباته وأبنيته التي يستحدثها ، على نحو ما يستحدثه الانسان من المصنوعات والأبنية الحسية التي يركبها من المحسوسات الطبيعية .

وننظر فيما يمجده الانسان في العقل من الموجودات الطبيعية ، فنجد أنه ليس صنفاً واحداً ، بل يرجع إلى مستويين أيضاً . أحدهما مستوى التجريد من المحسوسات ، لصنع تلك المعاني الكلية المجردة التي تستغرق كل الأفراد المحسوسة المندرجة تحتها ، وهي في الوقت نفسه مفارقة لكل هذه المحسوسات ، فهي موجودات واردة إلى المستوى العقلي . وتختلف عن أصولها المحسوسة وإن كانت موضوعية متخارجة مثلها ، ووجه الاختلاف فيما بينهما أن



أصوبها أو أفرادها أو أعيانها المحسوسة جزئية متعينة الزمان والمكان ،  
وأن هذه الموجودات المعقولة كلية ليست متعينة الزمان والمكان ،  
بل ليست زمانية ولا مكانية ، وإن كانت مستغرقة لكل أعيانها  
الجزئية الزمانية والمكانية . وهي بهذا مفارقة لها تمام المفارقة ،  
بمعنى أنها من « مستوى » آخر للوجود ، أى في « مجال انتشار »  
آخر ...

وهذه الموجودات الكلية الموضوعية المعقولة لها كل مواصفات  
الوجود الموضوعى المتخارج التى أشرنا إليها فيما تقدم .

وعلى نحو ما يتناول الانسان الموجودات الطبيعية المحسوسة ،  
من المواد الأولية فيؤلف منها أبنية أو مركبات أو مصنوعات .  
كذلك يتناول العقل المعانى المجردة الكلية فينشئ منها أبنية معقولة ،  
يصبح لها وجودها الذى يكتسب صفة الموضوعية على نحو ما تكتسب  
المصنوعات المحسوسة صفة الوجود الموضوعى .

ومرة أخرى قد يقول قائل على غرار من قال : إن المصنوعات  
المحسوسة قد لا يعلم بوجودها إلا صانعها . فنقول إن هذا - كما  
ذكرنا في الفصل السابق - لا يمنع أنها موجودات موضوعية  
بما هي « مؤهلة » لإدراك كل من يكون من الأسوياء في مجال  
انتشارها المحسوس ... كذلك تلك الأبنية أو المصنوعات العقلية  
التي يقيمها العقل من مادة أولية هي المعانى المجردة قد لا يعلم بوجودها

إلا منشأها ، ولكنها موجودات موضوعية عقلية متخارجة بما لها من وجود مستقل عن صانعها « يؤهلها » لأن يدركها كل عقل سوى ميسر لإدراكها . أى لفهم المعيار العقلي المستخدم فى إنشائها .

وهنا يبرز لنا العامل الثانى فى ثنائية العقل : تلك الثنائية التى كان أول طرفها التجريد من المحسوسات بما يثمر المعانى الكلية المجردة ...

أما الطرف الآخر فهو فطرة العقل نفسه التى تقوم بعملية التجريد ، والتى تقوم أيضاً بعملية « المعيار العقلي » لصنع الأبنية العقلية التى وصفناها أيضاً بالموضوعية ، وفقاً لفطرة العقل المشتركة بين أسوياء العقلاء — على غرار اشتراك أسوياء الناس فى فطرة الحس .

هذه الفطرة هى أساس كل « معقولة » ، وبالاشتراك فيها يقوم مستوى المعقولة : الذى تتخارج فيه الموجودات المعقولة ، على نحو ما تتخارج الموجودات المحسوسة فى مستوى الحساسية . فتقوم فى مستوى المعقولة موجودات كلية موضوعية ، إما بسيطة أو مجردة من المحسوس . وإما مركبة ، مقامة بقانون المعقولة من تلك المعانى المجردة . وتقوم فى مستوى الحساسية موجودات موضوعية ولكنها جزئية . إما طبيعية أولية لم ينشأ الإنسان وإما مركبة مصنوعة من تلك الموجودات الأولية .

ولكل نوع من الموجودات مجال انتشاره بالنسبة لما يشاركه في هذا المجال ، وبالنسبة لغيره من المجالات . سواء أكانت مجالات انتشار موضوعية أو مجالات انتشار ذاتية :

ولعله من المستحسن أن نذكر منذ الآن أن للموجودات الذاتية مجالات انتشارها الذاتية حتماً : وأن نذكر كذلك أن نشاط النفس المسمى « بالاسقاط » يقوم أحياناً بطرح أو إسقاط محتوى مجال انتشار معين على مجال انتشار آخر : فتحدث أنواع الأوهام التي تتفاوت بين التخيلات السوية أو المألوفة وبين التخيلات الهلوسية وما إليها من الأوهام المرضية التي يعرفها دارسو علم النفس المرضى والعصاب بوجه عام .

وكثير من أنواع الخلط في التفكير ، أو الالتباس ، نابعة من هذه الاسقاطات التي كثيراً ما تتكرر في الحياة اليومية ، ما لم يتدرع المرء بيقظة ذهنية يحاذر فيها من هذه الاسقاطات ، التي قد يكون من أشيعها « منطق الرغبة أو الأمنية » . . وهو منطق واسع الانتشار على مستوى الجماعات والجماهير من جانب أصحاب المصلحة في توجيههم كرجال الاعلان والدعاية والإعلام ومن إليهم .

ونكتفي بهذه الإشارة ونعود إلى الكلام عن فطرة المعقولة أو قانونها الأساسي ، وما أشبهها بفطرة الكائن الحي الذي يمتص

من البيئة العناصر اللازمة له ، فيحولها بقوة الخاصة من التباين  
إلى المجانسة .

وقد رأينا فطرة المعقولة هذه تمارس نشاطها الخاص للقيام  
بعملية تجريد المعاني الكلية من المحسوسات الجزئية . وهي العملية  
التي استرعت أنظار الحسين فقالوا :

— ليس في العقل ما لم يكن من قبل في الحس .  
وأكمل لا يبتز هذه العبارة باستدراكه الثاقب الصائب ..  
— ... اللهم إلا العقل نفسه !

أي فطرة المعقولة .. تلك الفطرة التي أقرها كمنط طرفاً  
أساسياً للمعرفة اليقينية ، حين قال أن مقولات العقل ( أي قوانينه  
أو معاييرهِ الصورية ) سابقة على كل تجربة حسية .

هذه الفطرة العقلية إذن هي التي تمارس نشاطها لتجريد المعاني  
الكلية من المحسوسات . ولكن أهذا كل ما لها من نشاط ؟

كلا .. بل هناك نشاطها على المستوى اللاحق لذلك التجريد .  
هي عملية المعاز ، وفقاً لفطرتها الخاصة ، أي قانونها الطبيعي .

وهنا نتوقف لحظة عند فطرة العقل هذه ، فنراها على مستويين  
أيضاً . فهناك العقل الشرع وهناك أيضاً العقل المنقذ وشبيهة

هذا إنما يحدث في عملية التغذية أو التمثيل الغذائي — وهو التشبيه الذي أراه دائماً يلح على ذهني كلما تعرضت لعمليات العقل — فالهضم يقوم بتحويل الطعام الملائم للجسم الحي إلى غذاء لهذا الجسم كذلك يفعل العقل مع الحسيات الجزئية . ولكن الأغذية المهضومة أو المتمثلة ليست هي الجهاز الهضمي . وكذلك المعاني الكلية المجردة من الحسيات الجزئية ليست هي الجهاز القائم بالتجريد ، أي الفطرة العقلية . أو نظام المعقولات . أو القوة العاقلة .

وهذه الفطرة أو القوة العاقلة هي التي عنها لا يبنو بقوله :

— . . . . . اللهم إلا العقل نفسه !

وهي أيضاً التي عنها نحن حين نقول « العقل المشرع » الذي يسن القوانين التي يتم تنفيذها على مستوى التجريد من الحسيات ثم بعد ذلك على مستوى البناء المعاري من لبنات هي هذه المعاني الكلية المجردة . وغني عن البيان أن المعيار شيء غير اللبنة التي تستخدم في هذا المعيار .

وحين نقول العقل المجرد ( بكسر الراء ) ينبغي أن نحذر من الالتباس بينه وبين ما هو مجرد ( بفتح الراء ) فالعقل ليس مجرداً من شيء آخر حسي ، بل هو دائماً الذي يقوم بالتجريد من الحسيات ، طبقاً لفطرته الخاصة .

وهكذا نجد الثنائية دائماً في مواجهتنا ونحن ندرس واقع النشاط المعرفي في الإنسان 1 نجدها في ثنائية الحس الجزئي بين ذاتي وموضوعي . ونجدها في ثنائية الموضوعي بين جزئي ومعنى كلي مجرد .

ونجدها في ثنائية المعنى الكلي المجرد ( بفتح الراء ) بين لبنات معنوية كلية مستخرجة من الحسيات ، وبين معمار يستخدم هذه اللبنات طبقاً للممارعة على خالص لا شأن له بالحسيات ، ونجدها أخيراً في ثنائية العقل بين قائم بالتجريد من الحسيات وبين نظرة مستقلة مهيمنة على التجريد ، أي في ثنائية العقل المشرع والعقل المنفذ .

وهنا يجب أن ننبه إلى أن فطرة العقل المشرع سابقة على أي تجريد من الحسيات . كما أن فطرة الجهاز الهضمي سابقة على أي هضم للمأكولات . . .

وخلق بنا أيضاً ، ومنذ الآن : أن ننبه إلى أن موضع المعنى الكلي من الحس الجزئي هو بعينه مصدر الوضع الإنساني الخاص للقاعدة الكلية من الأفعال أو السلوك الجزئي . وأنه كما تكون القاعدة أساساً للعقل وعملياته . تكون كذلك منبع الأخلاق - التي هي قاعدة - يقاس إليها السلوك الجزئي ، ليكون محل حكم له أو عليه . فالقاعدة الكلية التي ينفرد بظاهريتها الإنسان هي أساس القانون بالمعنى

المنطق والمعنى الخلقى على السواء . . والعقل العملى الذى ذهب إليه  
فلاسفة أشهرهم كمنط .

ووراء وحدة علاقة المعنى الكلى بمفرداته التى يستغرقها  
بالإطلاق ، وحدة « معيارية » أو « قيمية » العقل . . .

هذه المعيارية التى هى أساس واحد لكل من المنطق  
والأخلاق . . .





قطرة العقل وكيف تبدو لنا

والآن نريد أن نلمح فطرة العقل وهي تقوم بأولى عملياتها ،  
عسى أن تثبت منها لبابها وقانونها الخاص .

نعود إلى الوجدان — تلك الكرة الجوفاء المحيطة بكياننا المعرفي  
من كل جانب ولا مخرج لنا منها — لنرى كيف يتعامل الإدراك مع  
معطياته . وقد أسلفنا أن كل ما نجده في وجداننا فهو موجود على  
نحو ما ، طبقا لمجال انتشاره بما هو موجود . وإدراكنا لهذا الموجود  
— بما هو ذو امثال في وجداننا — يعنى أول ما يعنى أنه موجود  
معين متناه : أى ، له خصائصه المعينة كما تبدو في وجداننا ، تلك  
الخصائص التي تجعله هو هو ، وبواسطتها نتعرف عليه . ونميزه  
عن غيره من معطيات وجداننا الأخرى . أى أنه ليس ما « ليس » هو .  
أو أنه هو وليس الآخر .

وهنا أيضا نواجه ثنائية فعل الإدراك أو التعقل أو الحكم .  
ثنائية تقوم — في آن واحد — على قانون الهوية وقانون عدم التناقض :  
أو قانون الثباين عموما . . . فلا إدراك إلا على أساس أن المدرك

هو ما هو . أى أنه متناه . خصائص معينة : وأنه ليس أى مدرك آخر له خصائص مباينة لخصائصه من أى وجه كان هذا التباين .

فأساس الإدراك هو التناهي : فحيث ينتهى مدرك أى موجود ما فى رأى العقل ، يبدأ مدرك آخر مباين له ، ليس هو الموجود الأول . والأول ليس هو الآخر . . .

فمعطيات الإدراك تبدأ بمعطيات الوجدان نفسه ، الذى لا إدراك له لدينا ، لأنه بما هو غير متناه فهو غير قابل للإدراك المباشرة بل ندركه إدراكا غير مباشر ، عن طريق الافتراض الحتمى ، نتيجة شعورنا بامتداد حياتنا الوجدانية الإدراكية : وحالنا فى هذا أشبه بحال من يرى المراثيات والمبصرات ، ولكنه لا يرى عينه ، إلا أنه « يفترض » حتما وظيفتها بالاستدلال . فيعرف أن العين بها يرى كل ما يرى ، أما هى فلا يراها . وإذا استعان بمראה ، فهو أيضا لا يراها — أى عينه — إلا بها .

فادراكاتنا المباشرة مقصورة على ما هو معطى فى الوجدان ، وكل معطى فهو متناه ، لأنه متمايز مما يباينه من المعطيات .

فالقانون الأقصى للتعقل كما يتجلى منذ البداية إنما هو قانون مزدوج لطبيعة التناهي ، الذى هو السمة المشتركة لمعطيات الوجدان ، وهى المعطيات القصوى التى تنصب عليها كل عملياتنا الإدراكية .

وهذا القانون المزدوج — أو الثنائي — هو :

أولاً : أ — وهذه هي قاعدة الهوية

ثانياً : أ لا يمكن أن تكون لا أ في نفس الوقت ومن نفس الوجه .

وهذه هي قاعدة عدم التناقض — أو التباين .

وبهذا القانون المزدوج الوجهين تم كل عمليات الإدراك والحكم العقلي ، وكل عمليات المعار العقلي أيضا .

ومن نتائج تنامي الوجود المدرك بماهيته المتناهية ( ما هو ) ينبع تصور « ما ليس هو » ، وهذا هو منشأ تصور العدم ، الملازم لتصور الوجود المتناهي . بمعنى أنه « عدم موجود معين ما » فلا يمكن إدراك شيء إدراكاً عقلياً ، أي تصوره ، ومن ثم الحكم عليه ، إلا من حيث هو متناه ، له هويته الخاصة ، وبالتالي تباينه عن كل ما يباينه بأي وجه من وجوه المباينة .

والهوية الخاصة هي موضوع الماهية الكلية . وينبغي ألا ننسى أن تعامل العقل لا يكون إلا بالمعاني أو الماهيات الكلية . وينبغي أيضاً ألا ننسى في الوقت نفسه أن التناهي هو لباب كل ماهية كلية ... فلا تكون الماهية ماهية لها هويتها إلا بما هي متشابهة ومباينة لما ليس لها .

وهنا يجب أن ننتبه إلى أن هذا التناهي ملازم للماهية . يرغم  
إتصافها بكلية غير محدودة. إذ أن غير المحدود ليس هو اللامتناهى .  
ذلك أن غير المحدود لا يوصف بأنه مطلق إلا من حيث قابليته  
لاستغراق عدد غير محدود من المفردات الجزئية الحسية . فالاستغراق  
هنا مطلق ، ولكن إطلاقه محدود بنوعية معينة من المفردات قابلة  
لزيادة بلا توقف . وأيا كانت سعة الاستغراق هنا ، فهي قابلة لمزيد  
من الاتساع . أما المطلق بمعنى أنه شامل لكل بالفعل لا بالقابلية  
فحسب ، فأمر غير وارد في صفة المعنى أو الماهية الكلية . وعدم  
التحرز للفارق بين ما هو بالفعل ها هنا وما هو بالقوة أو بالقابلية  
يمكن أن يؤدي إلى كثير من اللبس المفضى إلى نتائج مضللة .

فعمليات العقل — من حيث هي تجريد من حسيات متناهية  
جزئية — تفضى إلى معان كلية تفضى لإطلاق على أحكامها وأبنيتها  
العقلية ، أى أنها ترتفع بالمتناهى بالفعل إلى مستوى من المطلق من  
حيث القابلية غير المحدودة للاستغراق الفعلى ، لا بمعنى المطلق  
اللامتناهى بالفعل . .

ولكن من أين يأتى هذا اللبس الذى يخلط — أو يميل للتورط  
فى الخلط — بين اللامحدود واللامتناهى ؟ . .

مزيد من التأمل فى عمليات المعمار العقلى توصلنا إلى بداية الحيط :



العقل يتعامل بالكليات — التي هي معان مجردة من نحسيات ، تستغرقها استغراقاً مطلقاً غير محدود — ومنذ البداية يستخدم العقل مقولة التصنيف التي بدأ بها ، على أساس من قانونه المزدوج : الهوية والتباين . فهو يرى هوية وتبايناً في معطيات الوجدان المباشرة المتناهية . وبعد التجريد يرتب المعاني أو الماهيات الكلية على حسب هويتها وتباينها ، في مستويات وفئات ليجرد من الماهيات المتشابهة من وجه ماهية كلية أشمل ، تستغرق تلك الماهيات الأولى المتشابهة من وجهها آخر ، ويظل العقل يصعد هكذا في تصنيفاته ، إلى أن يصل إلى ماهية كلية أو معنى كلي هو أعم وأشمل المعاني الكلية ، بحيث لا يستطيع التجريد منه إلى ما هو أعم منه وأشمل ، وذلك هو معنى الوجود بالاطلاق . . وهو أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه العقل .

فهو يستغرق كل أنحاء ومستويات ومجالات انتشار الموجودات جميعاً بلا استثناء . إنه اللامتناهي بالفعل ، لأنه يستغرق بالفعل كل أنحاء الوجود ومستوياته ومجالات انتشاره . فما من موجود إلا وترجع وجوديته إلى مشاركته في الوجود بالاطلاق الذي يستغرقه هو وكافة الموجودات ، وما من مستوى للوجود إلا ويستمد كونه وجوداً من مشاركته في الوجود المطلق الذي هو الوجود اللامتناهي وليس مجرد وجود غير محدود بل هو الوجود المطلق بالاطلاق .

ولئن كان معنى العدم ملازماً لمعنى الوجود المتناهي في الحسن  
وفي العقل على السواء فعنى الوجود اللا متناهي لا يلزمه ولا يمكن  
أن يلزمه عدم إطلاقاً لأنه اللا متناهي بالفعل لا بالقوة .

وها هنا نقف أمام ظاهرة في عمليات العقل لا مرء فيها ،  
ولا بد من استجلاء مدلولاتها وخوافيها .

فها نحن أولاء أولاً أمام قطبين متقابلين تمام التقابل . متضادين تمام  
التضاد : ففي جانب نجد الوجود الحسي المتناهي المنحصر داخل  
حدوده الفردية أو الجزئية المعينة . وهو وجود زمني مكاني بالضرورة ،  
وفي الجانب الآخر المقابل له نجد الوجود العقلي الذي ينزع إلى  
نقيض التناهي . . . إلى اللا متناهي . ويتدرج ابتداءً من المعنى الكلي  
المجرد من الحسيات ، فإذا هو معنى كلي غير جزئي ، له استغراق كلي  
لا زمني ولا مكاني لما يندرج تحته بلا حدود . . . وهكذا يمضي  
الاتجاه المطرد إلى التباعد عن التناهي ، وعن الحد ، مع الصعود  
في مدارج المعاني الكلية مستوى وراء مستوى ، حتى نصل إلى  
معنى الوجود بالإطلاق ، غير المتناهي بالفعل .

ها نحن أولاء إذن نجد الحسي الجزئي قطب التناهي والحد والقصور  
الذاتي . . . فلا يمكن أن يكون ما يتوخاه العقل ويجهد فيه باطراد  
واصرار من الاتجاه صوب اللا متناهي ، مستمداً من هذا القطب  
الذي هو نقيض نشاطه المتميز . ولا بد بالتالي أن يكون مصدر

هذا الاتجاه إلى اللامتناهي هو الوجود اللامتناهي المطلق بالاطلاق... بحيث يكون لباب المعقولة هو تحويل العقل لكل ما يباين اللامتناهي أو المطلق بالاطلاق الذي فطر عليه ، إلى ما يجانبه جهد المجانسة ، صاعدا باطراد إلى كليات تتزايد سعة استغراقها غير المحدود ، حتى تصل إلى كلى الكليات الذي وسع استغراقه كل شيء ، لأنه اللامتناهي بالفعل .

ها هنا أيضا ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن دأب العقل في نشاطه الخاص أن يقترن استغراقه الكلى لما يندرج تحته بصفة أخرى ملازمة للاستغراق لا تنفصل عنه أبدا ، وهي سمة المفارقة .

فالكلى المستغرق مفارق لمستوى ما يستغرقه ، مستقل بمستواه ، وبصفة المفارقة مع الاستغراق تنتفي شبهة وحدة الوجود ، ولا يكون الكلى شيئا واحدا هو وما يستغرقه من المفردات أو الموجودات . بل تكون المشاركة ها هنا في الوجود غير جامعة للطرفين في مستوى واحد من الوجود . فالكلى يفسر الجزئي أو المحدود المندرج تحته ، ولكن الجزئي لا يفسر الكلى . فبالكلى تناط المعقولة . وتزداد بازدياده . بحيث يكون الوجود بالاطلاق قمة المعقولة ولبابها ، وهو أيضا قمة الموجودية ولبابها . وبذلك يكون الوجود هو المعقول .

فبالوجود المطلق نجد التفسير للنشاط العقلي الخاص ، في مقابل الواقع الحسي الذي لا نجد فيه ما يفسره من حيث هو .



وهذا ما يفسر عدم تقبل العقل للتناهي في الحسيات .. فهو إذ يبدأ به يشغى باستمرار إلى التخلص منه على مراحل تبدأ بكلّي غير محدود الاستغراق ، وترداد مع اتساع شمول الكليات حتى تصل إلى نقيض هذا التناهي ، وهو الوجود الكلّي بالاطلاق . . . .  
اللامتناهى بالفعل .

ومن ثم عدم التساوق أو التوافق بين المطلق بمعنى اللامتناهى وبين المطلقات المستغرقة للموضوعات المتناهية .

فالوجود المطلق اللامتناهى هو مقولة العقل القصى التى ليس لها مقابل فى موضوعاته المتناهية ، ولكنها تتجلى دائماً فى ظاهرة الاستغراق مع المفارقة ، التى هى الإضافة العقلية الخاصة إلى المعطيات الحسية عند تحويلها إلى معانٍ ، والمعاني لا تكون إلا كلية .

وهذا هو السر فى اتجاه العقل دائماً — بنشاطه الخاص — إلى نقيض ما هو حسى متناهٍ ، كى يحوله ويرده إلى ما يجانس — بقدر الإمكان — منبعه ودافعه إلى ممارسة فعله الخاص .



الوجود المطلق هو فطرة العقل والمعتولية . ولا يلحقه عدم .  
ومن وراء هذه الفطرة عبجى العقل عن فهم واقعة الموت .  
أجل إن الإنسان يخضع لهذا الواقع ، ولكنه لا يستطيع أن يفهمه

أو يعقله . لأنه لا يستطيع أن يفهم العدم المطلق الذى هو نقيض الوجود المطلق . فالوجود المطلق أساس نشاط العقل كله . ولذا نجد ذلك النزوع القديم عند البشر إلى الاعتقاد بحياة أبدية . أى حياة لا تعرف الموت ، أو وجود لا يعرف العدم . . . الذى يرفضه العقل !

فمن لم يؤمن بخلود الروح آمن بخلود المادة وأبديتها !  
ولأنه فطر على الوجود ، أى على الدوام ، يجبه التغير فى الحسيات ، فيرفضه ويقيم من وراء هذا التغير الجزئى ما يلغيه فى العقل ، وهو معنى النظام الثابت ، والدالة الرياضية . . . كى يرد التغير إلى دوام من مستوى أعلى من مستوى التغيرات الحسية :

وهكذا تتجلى ثنائية عالم الإنسان ، بين الحسى والعقلى ، وهى ثنائية يسعى فيها العقل باستمرار إلى « عقلنة » الحسيات . . . بحيث يرد فيها الجزئى إلى الكلى ، والمتناهى إلى اللامتناهى . . . والمحدود إلى المطلق : والكثرة إلى الواحد :

هل الوجود المطلق ؟ وهم ؟

ما أكثر ما تعرض « الوجود » المطلق للانكار تارة ، وللتنقص تارة أخرى . فهناك من قال : إن الوجود المطلق أفقر المعاني . بل إنني إذا ركزت تفكيري فيه وأبعدت عن فكري كل تصور لموجود معين من أى نوع ، تلاشت فكرة الوجود ، وصارت عدماً ! ونترك هؤلاء مؤقتاً ، وننظر فى أمر من قالوا إن الموجود المطلق وهم . لأنه ليس موضوع تجربة حسية ، ولا يمكن أن يكون موضوعاً لها .

والى هؤلاء نوجه كلامنا أولاً : فعندهم — بالمنظور الكنطى — أن التجربة الحسية هى المصدر الوحيد لأحكام الوجود ، أى للمعرفة بالموجودات . وهكذا تكون الموجودات المتناهية ، هى الأوثق وجوداً ( فى منظورنا البشرى ) من الموجود المطلق أى اللامتناهى . ويصبح الوجود اللامتناهى فى منظورنا البشرى ( بالمفهوم الكنطى ) مجرد وهم !

والى هؤلاء نقول أن إعادة صياغتنا لمعنى الموجود بأنه كل ما له امتثال فى وجداننا ، وأن هذه الامتثالات منها ما يشير إلى موجودات ذاتية لا تتعدانا إلى غيرنا ولا يشترك معنا فى امتثالها

سوانا ، ومنها ما يشير إلى موجودات موضوعية ، وهي التي يمكن أن يشترك معنا في امتثالاتها سوانا على حد سواء . وأن آية موضوعية الموجود هذه تتجلى في موجودات موضوعية جزئية حسية ، وفي موجودات موضوعية عقلية كلية . وأن الموجودات العقلية بهذا المنظور موضوعية تمام الموضوعية متى استوفت شرط الموضوعية الذي ذكرناه .

وإن الأبنية العقلية من هذه الموجودات العقلية الكلية ملزمة لكل العقول القادرة على تتبع البرهان والنظر العقلي . . وأن هذه « الشركة العقلية » بين العقلاء مساوقة « للشركة الحسية » بين الأسوياء . فكما يلتزم الأسوياء بموضوعية الأبنية التي هي موجودات حسية ، كذلك يلتزم العقلاء بموضوعية الأبنية التي هي موجودات عقلية .

وإن النشاط العقلي ينزاع من الحسى الجزئى الجأمد المتناهى معنى يحول جزئيته إلى كلية تلغى بجموده وترفع تناهيه إلى أقصى درجة تقترب به من اللاتناهى ، وهي درجة الإطلاق غير المحدود ، الذى هو اللاتناهى بالقوة أو بالقابلية . ومن هذا المعنى السكى الأولى ، تظل عمليات العقل صاعدة فى مراتب الكلية المتزايدة باطراد ، إلى أن تبلغ الذروة التى لا عروج إلى ذروة وراءها ، وهى ذروة « كلى الكلّيات » بالإطلاق . ذروة الوجود المطلق ، اللامتناهى بالفعل ( بسبب وحدانيته ) لا بالقابلية فحسب ، لأنه الكلى الذى يشارك فيه كل ما دونه من الكلّيات وما تحتها من

الأفراد ، أما هو فلا مشاركة له في شيء فوقه ، ولا شريك له في  
مستواه المطلق .

وفي هذا العروج العقلي تتجلى سمة الاستغراق غير المحدود ،  
مع المفارقة التامة .

وفي هذه الذروة العليا نجد « كليات » وهو الوجود مع مفارقتها  
التامة لها ، فهي جميعها به ، أما هو فليس بها ولا بشيء منها إطلاقاً .

وبهذه الرؤية لا يكون الوجود الوحيد هو المتناهي ، بل  
يكون هو المنطلق فحسب إلى مراقي الوجود التي تنهى بتناهيها

إلى معدن الوجود ولبابه الوحيد ، وهو الوجود اللامتناهي ،  
الذي طبعت فطرة العقل عليه ، وهي قطب نشاطه الخاص الذي

يستقطب الموجودات المتناهية ليردها إليه... إلى قطب التعقل نفسه ،  
ولا يعدو هذا الوجود المتناهي معقولاً إلا برده إلى الوجود اللامتناهي .

فالأمر إذن يكاد أن يكون على عكس ما يقول هؤلاء الذين  
يرون الوجود اللامتناهي وهماً ، بل إنه الحقيقة الوحيدة المعقولة ،

التي يعيد العقل تشكيل الموجود الحسي المتناهي كي يفسره ويفهمه  
في ضوء الوجود اللامتناهي ، ويرده إليه... لأنه في نظر العقل

هو الأصل الأوحى لكل نحو من أنحاء الوجود... وهو النمط  
الأعلى للمعقولة .

هم يقولون « المتناهي هو الوجود وحده واللامتناهي وهم » .  
ونحن نقول لهم « بل اللامتناهي — بشهادة النشاط العقلي الواقعي —

هو الوجود ، وبه وحده يمكن تفسير أى موجود ، بما فى ذلك المتناهى . . .

وما نحن — بما ذكرناه من معنى الموضوعية — نرى الوجود اللامتناهى موضوعيا . فكل ذى عقل ملزم إذا وجه ذهنه إلى مسار النشاط العقلى أن يرى بوضوح تام ذروة هذا النشاط تقوم على ذلك المعنى الفطرى الذى ليس وراءه ما هو أبسط منه ، وهو معنى الوجود بالإطلاق . وهو معنى لا يدرك بالتعريف أو الحد أو الماهية ، بل بالإشارة . والإشارة إليه تكفى ، فالبساط الأولية فى العقل أساس كل برهان ، ولكن لا برهان عليها ، ولا حاجة لها إلى برهان عليها . إذ البرهان وسيلة للمعرفة بالواسطة حين نفتقر إلى العيان المباشر . وهذه المعانى البسيطة — وعلى رأسها معنى الوجود — تجليات مباشرة لا معنى لطلبها بوسيلة وسيطة هي البرهان ونحن نرى أن المعقولة — أى نشاط العقل ، تقوم فى فطرته على هذا المعنى — معنى الوجود المطلق — وعلى ثلاث دعائم أو معارج أولها مبدأ الهوية : أى أن الموجود المعين أو المتناهى هو هو .

وهذه الهوية هي صورة الوجود اللامتناهى ( الذى هو هو على الدوام ومن كل وجه وبكل اعتبار ) فى الصياغة التى تلائم الموجودات المتناهية التى يتعامل معها العقل ويفسرهما بردها إلى معنى الوجود اللامتناهى . وكل ما يقع عليه الثقل فهو متناه ، ويقع تعقلها والاتساق بينها بردها جميعاً إلى اللامتناهى ، عن طريق هذه الصياغة الوسيطة بين اللامتناهى والمتناهى ، ألا وهي مبدأ الهوية ،

الذى يجرد من المتناهى المحدود ماهية معينة ذات استغراق غير محدود..  
والمبدأ الثانى هو مراعاة التباين بين المتناهيات ، أى مبدأ عدم  
التناقض . فكل متناه فهو مباين لما ليس هو بالضرورة . وهكذا  
يكون الوجود المتناهى ذا معنى معين أو ماهية مباينة لما يخالفها من  
معانى الموجودات المتناهية . فالتباين أو عدم التناقض نتيجة للتناهى  
المنشئ للهوية المعينة . وبضدها تمايز الأشياء .

والمبدأ الثالث هو مبدأ العلية الذى يتجلى أول ما يتجلى للوجدان  
فى العلاقة بين الذات وأفعالها . وبين نشاط العقل وأفعاله . فادراكه  
للمتناهى وتميزه مما يباينه يجعل من هذا التميز نتيجة لتعقل المتناهى  
وتعيينه المحدد ، ولا يستطيع العقل أن ينكر نسبة هذا التميز الضرورى  
إلى نشاطه المعرفى ، ولا يستطيع أن ينكر حتميته . ومن ثم العلاقة  
الحتمية بين السبب والنتيجة ، أو بين الدهن الموجد والموجود  
الذهنى . . . بما يدركه بداهة من أن كل نشاط فهو فعل .

وهكذا يدرك العقل أنه « جوهر » من حيث أن الجوهر  
مصدر كل نشاط ذى نتائج ضرورية . وفى الجوهر الذى يتجلى  
من خلال علاقة العلية يتجلى مبدأ الهوية الذى هو أعلى المبادئ ،  
وأقربها إلى الوجود اللامتناهى ، الذى هو هو من جميع الوجوه ،  
وبكل الاعتبارات . . . ولا يمكن أن تكون للوجود . اللامتناهى  
ماهية — حيث الماهية حده وتناه — بل أقصى ما يوصف به من  
الهوية : أنه هو هو ولا زيادة !



وهل هو أفقر المعاني؟

في بداية كتاب المنطق ( لوجيك ) يقول هيجل أنه لا توجد  
لدى الفكر أى فكرة أقل محتوى ، أى أفقر من فكرة الكينونة  
( الوجود المعنوى ) اللهم إلا فكرة الوجود الخارجى المحسوس !  
ويقول أننا لو ركزنا فكرنا على معنى الكينونة ، ( أى على معنى  
الوجود العقلى المجرد ) منفصلا عن كل صفة أخرى ، أو كيف ،  
لاكتشفنا بعد ثوان أننا لا نفكر فى شيء ! فهذه الكينونة الخالصة  
تجريد خالص ، أى سلب مطلق . لو تناولناه بفكرنا بطريق مباشر  
لكان العدم ! ...

وبذلك يقول هيجل أن الفكر يمتضى بصورة طبيعية من فكرة  
الوجود المعنوى ( الكينونة ) إلى فكرة العدم ...

ولا يقف هيجل عند هذا الحد، بل يقول أن الربط بين فكرتي  
الكينونة والعدم تعطينا فكرة ثالثة هي « الصيرورة » المتولدة منهما.  
وهذه الصيرورة لا تبقى على حالها ، بل تتطور إلى كائن معين  
Dasein . ومن تأمل الفكر لهذا المعن تولد الماهية التى هى

توحيد للتقيضين : الهوية والاختلاف ، وعن الماهية يتولده أساس  
الوجود المعين . فالوجود المعين هو توحيد الكينونة والمظهر  
وهكذا تتجلى الكينونة ( الوجود العقلي ) لثالث مرة . وكانت المرة  
الثانية هي الكائن المعين ، وأما الأولى فهي التجريد الخفض الذي  
يساق العدم ...

وشيثاً فشيثاً يمضي الجدل الهيجلي حتى نصل إلى الكائن لذاته  
وهو « المثال » أو الفكر المطلق الذي ينطوي فيه كل كائن . . .  
ويتمثل فيه الثراء اللامتناهي للكينونة . . . لأنها الروح الذي يضم  
الكينونة والتفكير معا ، وليس معنى مجردا هزيلا للوجود العقلي  
المجرد . . . ( الكينونة ) .

ولم نسق هذا الحديث عن هيجل ومنطقه وجدله إلا لتساءل :  
هل معنى الوجود المطلق — كما تمثلناه في مذهبنا أو تعقبنا لنشاط  
العقل إلى أقصى مداه — هو أفقر المعاني حقا ، كما يقول هيجل ؟  
حتى أنه ليساق العدم ؟

ما هنا يجب التفريق بين أمرين ، لأن هذا التفريق على أعظم  
نجانب من الأهمية : المعرفة بما هي مضمون ، والمعرفة بما هي  
ذالة أو إشارة إلى بديهي هو نسيج العقل العارف نفسه .

لنفرض شخصا ما لا يعرف ما المرأة وما إليها من السلوج

العاكمة . ويداه مقيدتان وراء ظهره انما رجاء إلى الدنيا . ولكنه يتمتع بجواسد المعهودة في سائر الأسوياء . هذا الشخص يرى شائرا الأشياء المرئية بما فيها غذا عينه التي يرى بها هذه الأشياء . ولا يمكنه أن يتأكد من وجودها باللمس . بل هو يمارس النظر بها فحسب . فالمعرفة بالمشاهدة هنا هي معرفة بالمضمون أو الاجتواء البصرى . وهذه المعرفة تنصب على جميع المراتيات . أما معرفته بمصدر قوة الإبصار عنده ، وهو عينه ، فليست من هذا النوع ، لأنه لا يستطيع أن يرى عينه . ولذا كانت معرفته بعينه ليست معرفة بالمضمون ، بل بالدلالة أو الإشارة ...

وهذه المعرفة بالدلالة لا يجوز أن يقال عنها — فيما يتعلق بالعين — أنها « أفقر » من المعرفة بالمضمون أي بالمشاهدة . . . ذلك أن عدم الاجتواء هنا لمشهد العين ليس راجعا إلى عدم وجودها بل إلى أنها مصدر المشاهدة الذي يستحيل — لهذا السبب — مشاهدته ولكن الدلالة عليه مستمدة من ممارسة رؤية كل ما هو مشاهد ... لأنه « علة » هذه الممارسة ومصدرها الذي لا مصدر لها سواه .

كذلك عدم اجتواء الفكر لمعنى الوجود بالإطلاق لا يجعله أفقر من جميع المعاني التي « يحتوى » الفكر ماهياتها . . . والتفسير هنا أوضح ما يكون : فعنى الوجود بالإطلاق — كما بينا آنفا — هو نسيج العقل نفسه ، الذي يفضله وفي ضوئه وحده يحتوى الفكر

أزكى المعاني المجردة الكلية — أى ذات الماهيات — مثلما يقصر المرء كل المراتب المعينة بفضل عينه وإن لم تكن عينه مرئية له.

وإذا فرضنا زهرة فى أعلى قمة شجرة تعقبت أصل وجودها فهبطت إلى الأوراق والأغصان المتشابكة ، وواصلت التقدم حتى بلغت الجذع ، وجاوزته إلى الجذور الغائرة والشعيرات الجذرية المنتشرة فى باطن الأرض ، ثم وجدت الأرض التى لا تستطيع احتواءها على رحبها ، فهل يحق لها أن تقول أن وجود الأرض « أفقر » وجود ، لأنه مستعص على الاحتواء ؟ . . .

ولو نزلنا درجة واحدة من مستوى معنى الوجود بالإطلاق ، الذى فطر الفكر على إدراكه وجود أى موجود ، لوجدنا أنفسنا — بحسب مذهبنا فى الترقى من كلى أشمل ، على رأس معنى العقل الأولية ، وهو معنى الهوية ، الذى هو مبدأ أول للتمقل .

إن مبدأ الهوية لا يقوم عليه برهان ، وهو أساس كل برهان كما نعلم . ولا يقابله موجود معين فى عالم الحس أو عالم العقل ، ولكن هذه الكلية الشاملة ليست مطعنا على هذا المبدأ ولا مبرراً لنعته بأنه « أفقر المعانى » . . .

مبدأ الهوية هو "جذر شجرة المعرفة الضارب فى أرض لا تستطيع الشجرة احتواءها ، لا شئ ، إلا لأنها قائمة فيها . . .

التي تحتوي الجذر ، أما الجذر فلا يحتويها . . . هيئات ا وبدونها  
لا جذر ولا شجرة على الإطلاق ا

فمعنى الوجود بالاطلاق هو مبدأ المبادئ جميعاً - وفي  
طليعتها مبدأ الهوية - وهو بهذا أغنى المعاني ، بل معنى المعاني في  
حين نحال - لغفلتنا - أنه أفقرها - إذ نقيسه بمعيار إمكانية  
احتواء جذر الشجرة للكرة الأرضية جمعاء ا

معرفة الاحتواء - التي هي معرفة ماهيات - لا تكون إلا  
للموجودات المعينة ، فهي بما هي معينة ذات حد ، أي ماهية ،  
أما معنى الوجود بالاطلاق ، فلا تكون معرفته إلا بالدلالة . أي  
من حيث هو فرض حتمي لا يمكن بدونه تفسير نشاط العقل  
النظري ا

أي النشاط المعرفي الإنساني .

وهو بهذا لا يمكن أن يكون مساوقاً للعدم . فعنى العدم ليس  
فطرة في العقل ، بل هو ثمرة « فجوة التصديق » التي يبتلى بها  
العقل الإنساني ، « بين » الوجود اللامتناهي « الذي فطر عليه ،  
وبين الموجودات المنتهية التي يحددها في المحسات ، وبالتالي في  
معانيها المجردة .

فكل « أيس » ( أي موجود متناه ) نذى نخذ ، يقتضى

وليس أي ما ليس ذلك الأيسر الموجود المنتهى أي سلب ! وليس هذا « السلب » عندما حقيقياً ( فالعقل لم يفطر إلا على الوجود اللامتناهى ) بل هو فرض عقلى لنوع من الوجود يشغل « فئة » الخلاء من الوجود المنتهى المعين الذى يواجه العقل فى الموجودات المنتهية : فالسلب هنا ليس ثمرة معنى العدم ، بل هو محاولة للتغلب على الإقرار بمعنى العدم الذى لا يفهمه العقل . . . فيضع مكانه هذا النوع من « الوجود المعكوس » الملاء هذا الفراغ أو هذا الغياب : ففطرة العقل على الوجود اللامتناهى تأتى كل ما يخالف الحضور ، ولذا تجعل من « فئة » الغياب نوعاً من المفقود ، هو السلب الذى تضطر إليه ، ولا تفهمه . . . ولذا يظل دائماً مصدر قلق أو هم . . وهذا القلق أو الهم هو الدليل ( أو الإشارة ) على أنه يخالف لتلك الفطرة الأصيلة فى الإنسان . . . ومؤسس لفجوة التصديق لديه . فالعقل لا يمكنه أن يسلم بما يخالف فطرته ، التى هى الوجود اللامتناهى . ولذا يجتهد — بلاتوقف — أن يحول كل وجود متناهٍ يواجهه بسلسلة متصلة من العمليات العقلية إلى ما يقربه من قدرته الوحيدة ، وهى الوجود اللامتناهى .

فمعنى الوجود بالإطلاق ، هو اللامتناهى الذى فطر عليه العقل الإنسانى ، وهو بالتالى نقيض ما ذهب إليه هيكل . بل

تقول : إنه معنى المعاني ، ومصدر كل ثراء بل كل نشاط معرفي في الفكر الانساني . . . وليس أفقرها . إنه ليس مساوقا للعدم بل هو مصدر قلقنا بل فزعنا من السلب الذي تفرضه علينا الموجودات المتناهية ، وهو وسيلتنا لرفض العدم الذي لا نفهمه ولا نقره فطرنا الأصلية .

كل موجود معين أى متناه فله في وجدانا امثال ، أما الوجود اللامتناهى فلا امثال له ، بل به تفسر جميع الامثالات ، وإليه ترد بالنشاط المعرفي للانسان .



وماذا عن علاقتنا به ؟

معنى الوجود بالاطلاق . هل له وجود موضوعي ؟

لقد فرغنا من أن الوجود الموضوعي قد يكون جزئياً متناهياً ،  
زمانياً مكانياً ... وهو الوجود المحسوس ، وقد يكون معنى كلياً  
لا زمانياً ولا مكانياً ، وهو الوجود المعقول ... وهو بالتالي ليس  
متناهياً تماماً ، لأنه لا متناه بالقوة .

ومعنى الوجود بالاطلاق هو اللا متناهي بالفعل ، وبالاطلاق  
تتوفر له كل متطلبات الوجود الموضوعي ، وهو إدراك وجوده  
على نحو واحد في جميع العقول السوية المؤهلة ، لادراكه .

وهنا قد يثور سؤال أو تساؤل :

— وهل كل البشر العقلاء مؤهلون لادراكه ... ؟

وهو سؤال وثيق الصلة بالتصور الديماغوجي الذي مؤداه أن  
جميع البشر سواسية في القدرة العقلية ... مع أن هؤلاء أنفسهم  
لا يزعمون أن جميع البشر سواسية في القدرة البدنية ... فلا يدعون

مثلا أن كل إنسان قادر على تسلق أعلى قمم الجبال مثل قمة إفرست في الهمالايا أو الجبل الأبيض في الألب ، ويسلمون بأن ذلك يحتاج إلى استعداد خاص ، وتدريب شاق لتحصيل اللياقة البدنية التي تؤهل لهذه البطولات ... والتفكير المجرد يحتاج أيضا إلى استعداد خاص تتجرب تنميته للوصول إلى « اللياقة العقلية » العالية . وأصحاب هذه اللياقة الرفيعة المستوى هم المؤهلون لإدراك هذه المستويات العالية من المعاني المجردة ... كما أن ذوي اللياقة البدنية العالية هم المؤهلون للمستويات للرفيعة من الرياضة الشاقة .

ولعل من أطف الأشارات إلى هذا المعنى ما ذكره ابن رشد عن المصابين بالعشى العقلي ، مثلما يعشى الخفاش عن الرؤية في ضوء النهار ... ونظير هذا قول من قال إن المبصر بحاجة على المكفوف ، لا العكس !

فذوو العقول المؤهلة لإدراك المعاني المجردة على مستوى رفيع يجدون في قمة المعاني كلها معنى جميع المعاني ، وكل جميع الكلّيات ، وهو معنى الوجود بالاطلاق . يجدونه على نحو متطابق في عقولهم كافة ، مثلما يجد جميع المبصرين ضوء الشمس على نحو واحد في عيونهم كافة . فعنى الوجود اللامتناهي بالاطلاق موجود معقول موضوعي . . .

ولكن ذلك يحيلنا إلى سؤال حاسم .

— وهل يمكن أن نتعل معنى الوجود اللامتناهي بالاطلاق ؟

لقد تبين لعقولنا أنها تجزم بوجوده الموضوعي .  
وأن وجوده مستغرق لكل معاني الموجودات ، بكافة مستوياتها ،  
وهو مفارق لها جميعا في الوقت نفسه ، مثلما يفارق كل منها  
ما يندرج تحته من استغراق له .

وتبين لعقولنا أيضا أن وجوده سر معقولة عقولنا وسر نشاطها ،  
كـي تفسر به سائر الموجودات . . . بتقريبها المطرد إليه ، حتى  
يتلاشى تناهيا في لا تناهيه .

فوقف العقل من معنى الوجود اللامتناهي ، مثل الموقف  
الذي تصور عمر الخيام به أن قطرة الماء نقطة من البحر المحيط :  
إن تسأل القطرة عن سرها ففي مداه منتهى أمرها !  
لولا ما في هذا البيت من « وحدة الوجود » وعلاقة الجزء  
بالكل ، وهذا المنحى يخالف منحانا التعبيرى .

ولقد قلنا آنفا أنه ليس تعقل استيعاب أو احتواء ، لأنه معنى  
الوجود اللامتناهي ، مبدأ المبادئ ومصدر معنوية المعاني أو معقولة  
العقل ، فليس تعقلنا له بما هو ماهية متناهية ، لأنه لا ماهية متناهية له  
بل قد يجوز القول أن ماهيته أنه لا متناه ، فلا يمكن أن يقال ماهو ،  
ولكننا — بناء على المقارقة — نستطيع أن نقول ما هو الذي ليس هو .  
وما ليس هو ! هو سائر الموجودات ذوات الماهيات المتناهية .  
نه الواحد اللامتناهي ، الذي ليس كمثل شيء ، من حيث إن كل  
الأشياء — فيما عداة — متناهية .

إنه الفرض الحتمى الذى لا بد منه لتفسير معقولية العقل ، أى نشاطه الخاص فى تعقل سائر الأشياء ...

وكل متناه يفترض بتناهيه ما يباينه ، أى ما هو سلبه . أى يفترض تصورا للعدم هو القابلية غير المعينة لوجود ماهيات متناهية مباينة للماهية المثبتة أمام العقل ...

أما اللامتناهى فلا يفترض مثل هذا العدم فى مستواه . لأنه موجود فى مستواه هذا بالإطلاق ... فهو وجود محض لا يقابله ولا يشوبه عدم . ووجود السلوب ، أو العدم الافتراضى ليس فى مستواه ، بل فى مستويات الموجودات المتناهية ، ذوات الماهيات المحدودة .

فتعقل الموجود اللامتناهى إنما هو التعقل الذى يناسبه ، أى هو تعقل وجوده الحتمى بما هو لا متناه ، ليس كمثل شئ ، وليس تعقل الاحتواء بالماهية المحدودة .

وكما أن الجذر الغائر فى أغوار الأرض لا يستوعب الأرض ، وإن كان يعرف أنه لا وجود له إلا فيها ، ولا حياة له إلا بما يستمد منها . وإنه ليستوعب المواد الجزئية التى يستمد منها ، ولكنه مهيأت أن يستوعب الأرض فى جملتها ... كذلك العقل يدرك أن هذا الموجود اللامتناهى هو سر معقوليته ، ولكنه لا يمكن أن يتعقله تعقل احتواء .

فالعلاقة بين العقل والموجود اللامتناهي هي علاقة الجهاز  
بفطرته . فالعقل تعبير عن الموجود اللامتناهي في مستوى وجوده  
الخاص بما هو عقل .

وكل موجود — في نظرتنا الإنسانية — إنما هو موجود متناه  
بما هو تعبير عن معنى الوجود اللامتناهي ، أى عن الموجود  
بالإطلاق . وكل تعبير متناه عن هذا المعنى اللامتناهي إنما يكون  
بحسب مستوى هذا الموجود المتناهي ، وبحسب مجال انتشاره المتناهي  
وهذه التعبيرية الشاملة هي التي تفسر ما تنطق به الكائنات إجمالاً من  
نظام شمولي مظرد . . .

كيف يمكننا إذن أن نتكلم عنه ؟ أو نصفه ؟

لو تأملنا جيداً معنى أنه ليس كشيء ، لعرفنا أننا نستطيع أن  
نتحدث عما ليس هو — لأن كل ما ليس هو فهو ذو ماهية محدودة —  
أما عنه هو فلا بد أن نصمت !

أنتحدث عن « ذاته » و « صفاته »

مثل هذا الحديث يطرح تصوراً له على غرار أنفسنا . . ولعل  
مثل هذا الحديث هو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأن البشرهم  
الذين خلقوا الآلهة على صورتهم ، لا العكس !  
أنتحدث عن علمه وعقله وإرادته وقدرته ؟

كل هذه مشابهاة لما لدى البشر من نظائر هذه المسميات .

ولا يتفق هذا مع يقيننا بأنه ليس كذلك شيء...  
أليس الأوفق والأليق أن نقول عنه ، ما ذكر أنه قاله عن  
نفسه لموسى ، على جبل سيناء :  
... أنا « هو »

أتحدث عن القيم الأخلاقية للموجود المطلق ؟  
أنخوض فيما خاض فيه من يقولون :  
... إن الله يفعل الأصلاح ... ؟؟  
مثل هذا الحديث ينطوى أيضا على جهل فاحش بموضوع  
الكلام !

لأنه يفترض أن القوانين أو القواعد الكلية يمكن أن تحكم سلوك  
أو أفعال المطلق ، كما تحكم سلوكنا الجزئي نحن البشر ... فنحن من  
حيث إننا كائنات حية ذات مستوى جزئي ومستوى كلي توجد لدينا  
هذه الحاكمة للقاعدة الكلية على سلوكنا الجزئي ... وهذه هي الوظيفة  
التقييمية الخلقية للعقل لدى الإنسان ... أما المطلق اللا متناهي فليس  
موجودا متناهيا ذا مستويين مثلنا ، وبالتالي لا يمكن أن توجد لديه  
هذه الوظيفة التقييمية التي « تخضع » لها أفعاله .. ؟

فما نعرفه من قواعد الأخلاق ، أو قواعد « الحسن » و « القبح » :  
على حد تعبير المعتزلة ، ليس له وجود إلا لسبب تكويننا البشري  
الثنائي المستوى : وبالتالي لا وجود له لدى الموجود المطلق .. ؟

بل إن فعله لا يمكننا أن نتصوره ، لأن تصورنا للأفعال إنما هو على غرار ما نأنسه في ذواتنا ، وفي الآخرين من أناس وغير أناس . . . . . وإذا سأل العقل أيضا عن الموجودات المتناهية — تلك التي شهد العقل أنها تعبيرات عن الموجود اللا متناهي — أيسطيع الجزم بأنها مخلوقة له ؟ . . .

والجواب أن هذا الجزم غير ممكن للعقل بما هو عقل . . . لأن القول بفعل الخلق أيضا سيكون تصورا على غرار الابداع الفني أو الصناعي الذي يمارسه الناس . . . . . وهو تصور تعسفي لا يجوز إسقاطه على المطلق . . . ، وليس لدى العقل بما هو عقل مشاهدة تبرر علمه به .

ويترتب على هذا الجهل أو الإظلام الذي يكتنف التساؤل عن الخلق ، ظلام آخر فيما يتعلق بالتساؤل عن الموت والبعث والمعاد والثواب والعقاب في عالم أخروي . وماذا يريد المطلق منا . . .

هذه كلها أمور لا يعرف عنها العقل شيئا بما هو عقل .  
وليس لديه عنها جواب قاطع شاف . . .

فالله في هذا المنظور الفلسفي لا تازم منه صفات الربوبية التي تستفاد من الإيمان الديني .



وماذا بعد خريطة  
المنظور الاتساعي للمطلق ؟

هذا المنظور الانساني الخالص الذي ينتزع من الوجود المحسوس  
المتناهي ما يترأى لعقله كينونة محضا ، ليتابع عروج العقل بكينوناته  
نحو مزيد مطرد من الإطلاق ، صوب الكينونة اللامتناهية ، أى  
نحو الموجود أو الكائن المطلق الذى يفرض العقل وجوده حتما  
وجودا موضوعيا كليا غير حسى وغير جزئى وغير محدود بأى  
وجه من وجوه الحد .: أى أن هذا الموجود المطلق يفرض  
وجوده هذا على العقل الانسانى ، باعتباره مصدر فطرته ونشاطه :  
الذى لا يمكن بدونه تفسير هذا النشاط :

أقول ماذا بعد هذه الخريطة للوجود بمعناه الحسى ، وللكينونة  
بعالمها العقلى المحض ؟ ... لقد تبين لنا أن « بوصلة » التعقل  
تتجه دوما نحو المطلق لللامتناهى ، مهما غاب عنا هذا فى بداية  
الأمر ، بل ولو غاب عن بعضنا طيلة أعمارهم الناشطة بالتعقل ،  
شأن القطرة التى تعمل فىنا وتوجهنا ولو لم نلق إليها بالنظر .  
ماذا بعد ذلك النظرة ؟

إن الإنسان يعيش في عالم الحسن ، ولا ينفك « يعقل » في  
عالم الحسن ويتعامل معه بلا انقطاع ... وله فيه أنواع شتى من  
السلوك . . . فنه السلوك الذي غايته معرفة الأشياء ... وهذا يرده  
إلى « تعقلها » . . . فيكون ذلك النشاط العلمي المعهود الذي يقف  
على قوانين الطبيعة ... أي على تلك « المعاني » الكلية المطلقة التي  
« تفسر » هذه الموجودات المتناهية .

ومن السلوك البشري أيضاً ذلك التعامل مع الناس ، ومع  
« المصالح » التي يتنافسون فيها أو يتعاونون عليها ، وفقاً لأنماط  
معينة وقواعد لا محيص عن كونها كلية أي مطلقة ... سواء  
في ذلك القوانين الوضعية أو غير الوضعية ... أو قواعد ما يسمى  
بالأخلاق الاجتماعية أو العرفية والعقلية أي الفلسفية .

وما يعنينا هنا هو المنظور العقلي للأخلاق . أي كيف تكون  
الأخلاق في هذا المنظور « التعبيري » للإنسان ....

ونبدأ بالتركيز على أن الأخلاق ليست مجرد السلوك . فللحيوان  
أيضاً سلوك ، ولكنه سلوك ذاتي محض ، تنظمه غريزته . أما  
البشر فلديهم حرية اختيار السلوك ... فمن كان سلوكه في حدود  
« ذاتيته » المتناهية المحدودة ، يجلب إليها ما يوافقها من اللذائذ  
أو يدفع عنها الإيذاء والجرمان ، فهو بسلوكه لا يتجاوز النمط  
الحيواني بـ أو الحيوي . . . إن شئنا تجنب ما في لفظ الحيواني .

من نبر قيمي يتجاوز الوصف الموضوعي الذي هو دريدنا في هذه  
« الخريطة » الوصفية للنشاط الإنساني .

ولكن من السلوك البشري ما يتجه اتجاهاً عكسياً إلى جانب  
الاتجاه الذاتي ( أى إلى جانب الاتجاه المركزي الجاذب الذي يتعامل  
مع ما يبين الذات المتناهية بطريقة الجذب إلى هذه الذات المتناهية ،  
لاستهلاكه أو الانتفاع الذاتي به فهو أشبه بالاتجاه الامتصاصي ) .  
وهذا الاتجاه العكسي هو تجاوز الذاتية أى الجذب إليها .

إنه اتجاه غير آخذ أو ممتص بل هو اتجاه مانح ، على درجات  
متفاوتة في مدى هذا العطاء ... كأنه « الاشعاع » الذي يتفاوت  
مداه المتجه من منبع الضوء إلى محيطه .. أى أنه اتجاه يتفاوت  
في مجال انتشاره .

وهذا السلوك اللاذاتي ، يمكن أن نسميه سلوكاً موضوعياً .  
ويتسم بتجاوز الذات المتناهية إلى درجات متفاوتة من التغلب على  
النهاي ، أى من الاتجاه إلى الموضوعية الكلية المطلقة ...

وقد أفضنا في شرح هذا الجانب من النشاط الإنساني - أى  
شرح الجانب الأخلاقي من الفلسفة التعبيرية في كتابنا « نحو مفهوم  
إنساني للإنسان » . ولا نريد هنا أن نكرر هذا الإسهاب ، وكل  
هنا أن نستعين بملاحظة « مساز » هذا النشاط السلوكي البشري ،

لإتمام الخريطة التعبيرية للإنسان وعلاقته — من حيث هو. موجوداً  
متناه ذو سلوك متناه — بالموجود اللامتناهي الذي اهتدينا إلى  
أنه وراء فطره نشاطه القيمي العقلي .. لنرى أنه أيضاً وراء فطرة  
نشاطه القيمي السلوكي ، أي نشاطه الخلقى ...

وكل حكم عقلي فهو قيمي : يخضع المتناهي الجزئي الزماني  
المكاني لقيمة هي مبدأ أو قاعدة أو معنى كلي لازماني لا مكاني ...

لأنه « كينونة » معقولة ... وتتوالى هذه الكليات في تفاوت  
مدى كليتها لتنتهي إلى الكينونة القصوى ، في المنظور الإنساني ،  
وهي الكينونة أو الوجود العقلي اللامتناهي ... الذي يفسر النشاط  
القيمي كله .

وكذلك النشاط السلوكي الجزئي الحادث في الزمان والمكان ،  
متى تجاوز الذاتية ، كان هذا التجاوز في الوقت نفسه اتجاهاً من  
تناهي الذاتية إلى لا تناهي الموضوعية ... أي لا تناهي أو إطلاق  
القاعدة الكلية اللازمانية اللامكانية التي تسبى بين الذات المتناهية  
والذوات المتناهية الأخرى في الخضوع لكليتها المستغرقة لكل أنواع  
السلوك الجاري في الزمان والمكان .

وهنا نجد مقابل الأثرة الباصرة تلك الموضوعية المشعة بدرجات  
متفاوتة من الإشعاع ... الذي يقيم معنى العدل ويتوخاه في

السلوك... فلا يجوز ولا يفئات على « حقوق » اللواتى المتناهية  
الأخرى فى المحيط - أو مجال الانتشار - الذى يمتد إليه هذا  
السلوك « الاشعاعى » ... سواء أكان القبيلة أو الوطن أو الحلة  
أو المحيط البشرى المعاصر ، أو المحيط البشرى فى أجياله القادمة .

فهذه الذوات هى التى تحدد « مجال انتشار » المبدأ أو القاعدة  
الموضوعية الكلية التى هى « القيمة » لذلك السلوك ...  
تحدد صوابه أو خطأه على نحو ما تحدد مبادئ العقل المنطقية  
صواب الاستدلال أو خطأه ... فالنشاط فى التفكير النظرى وفى  
الأخلاق معا قيمى محض .. قوامه الوحيد حاكمية القاعدة الكلية  
غير المتناهية ، على الموضوعات المتناهية - أو الأقل فى عدم  
التناهى - التى تستغرقها مع مفارقة هذه القاعدة لكل ما تستغرقه .

وهذه هى الدرجة الأولى من درجات النشاط القيمى فى مجال  
السلوك ، أى النشاط الأخلاقى ... باعتبار كل سلوك بشرى  
« تعبيراً » عن قيمة كلية - تستوى فى ميزاتها ذات الفاعل والذوات  
الأخرى التى فى مجال انتشار هذا التجاوز للذات .

ولابد فى هذا التجاوز للذات من مجاهدة لنوازع الذاتية  
المشتركة بيننا كموجودات حسية مع الكائنات الحية الأخرى .  
وهذه المجاهدة أشبه بمقاومة الجاذبية الأرضية التى تقوم بها الكائنات  
والقذائف المتجهة فى عكس هذه الجاذبية .

وبهذا يقوم عدل متفاوت في المدى أو مجالات الانتشار ،  
فالعدل مع الأصدقاء وحدهم غير مدى العدل الذي يشمل العدو  
والصديق ... ذلك العدل الذي يرعى « المبدأ » وبغض النظر تماماً  
عن « المصلحة » الذاتية مهما اتسع نطاقها ...

وفي هذا التفاوت في « مجال انتشار » أو في مستوى « تجاوز  
الذات » يرتفع مستوى الكلية القاعدة إلى مزيد من عدم التناهي .  
أى صوب اللامتناهي المطلق ... الذي يتمثل في تقيض الأثرة ،  
وهو « الإيثار التام » ... وذلك شوط بلا انتهاء ، كما وضعناه  
في كتابنا « نحو مفهوم إنساني للإنسان » .

وهكذا يرتسم المفهوم التعبيري للسلوك انجهاً لا يقف عند  
حد ، من تناهي الذات وتناهي السلوك صوب اللاتناهي المطلق الذي  
هو وراء فطرة العقل القيمي ... حيث يجتهد كل سلوك متناه  
زمانى مكافئ أن يعبر عن اللامتناهي الموضوعى ...

فالنشاط العقلي قيمي بشقيه الفكرى والسلوكى .. ومن وراء  
فطرته القيمية رد المتناهي إلى اللامتناهي المطلق ... ليكون تعبيراً  
عنه في مستواه المتناهي ..

وهكذا يتمثل السلوك الإيثارى ... ضرباً من المحبة تتجاوز  
الذات المتناهية إلى الآخر ، لا بما هو آخر ، بل بما هو « تعبير »

يتمثل فيه «الآخر المطلق» ... وهو الموجود الموضوعي اللامتناهي ..  
الذى ليست فطرتنا القيمية — الفكرية والسلوكية — إلا تعبيراً  
عنه ... ويصل هذا التعبير إلى قمته حين نكون واعين به ، وبتسلسله  
وعروجه ، أى واعين بخريطته ، فلا يكون تعبيرنا خبطاً عشواءً  
بليل ، بل على هدى وبصيرة ...

وهذا المنظور التعبيري للمطلق هو أقصى تصور نراه لله في  
فطرة النشاط العقلي الإنساني .

ولكن علامات استفهام كثيرة تترتب على هذا المنظور ولا بد  
من التعرض لها بوضوح ...



الفلسفية التعبيرية  
وموقفها من الدين

ها هنا يقف العقل ويقول :

— لا أدري !

ففي واقعه ما يقطع بالتعبير أو الفطرة التعبيرية عن اللامتناهي لأنه يراها ويحيط بمسارها ففي وسعه أن يرسم اتجاهها ويصفها ... ولكنه لم ير عملية خلق كي يقررها في خريطته الوصفية . . . . . وكل ما يحسه هو « الانتماء » إلى اللامتناهي وبالتالي الولاء له . . . بحيث يتحقق هذا الولاء للموضوعية الأمنية في التفكير والسلوك ، واعتبار أن كل نشاطه الفكري والسلوكي ينبغي أن يكون تحقيقا للتعبير عنه والاتجاه إليه قدر المستطاع .

فهذا الولاء هو الصوت الأقصى لنداء « ما ينبغي » لدى الانسان .

« وَلِلَّهِ قُلُوبُنَا إِنَّا لِلَّهِ قَائِمُونَ » القيمة التي يتجلى فيها « ما ينبغي » هي البصلة القصبوي بين الإنسان والله . . ومنها يتفرع مسار النشاط

الفكرى والأخلاقى معا... من غير أن تكون هناك علاقة تعبدية  
بأى شكل .

وهكذا يكون منه الوجود — كما بينا — وإليه الاتجاه ، أى  
إليه « انتهى » . . . بالمعنى التعبيرى . . . فهو المصدر ، وهو  
الغاية أو هو الأول والآخر .

والآخر هنا ليس بمعنى نهاية المطاف الحسى ، بل نهاية المطاف  
هنا والآن وفى كل وقت . . . الآخر هنا بمعنى الغاية المرجو رد  
كل ما هو موجود إليها . . . سواء فى العقل أو الفعل . . .

وليس لدينا بوصلة « عقلية » أخرى ترشدنا إلى أفعال معينة  
يريدها المطلق منا .

وليس جميع الناس فلاسفة . . . وليس كسل الفلاسفة  
تعبيرين .

فكيف إذن نتحدد صلة « مجسمة » لله بالبشر — وأقول صلة  
« مجسمة » كى يكون هذا التجسيم ملائما لطبيعة البشر بما هم  
موجودات فى عالم الحس .

لابد للكافة من سبيل آخر يمكن أن يعرف الكافة منه صلتهم  
بالمطلق — أى الله — وبالتالى ما قد يريد لهم وما قد يريد منهم .

ولا يكون ذلك بالطريق الصاعد عقليا إلى معرفة تسامت المطلق.  
فالعقل انتهى بالتوقف حين قال :

— أعرف أنه الموجود اللامتناهى بالاطلاق ولكنى لا أستطيع  
أن « أصفه » أو أعرف به أكثر من أنه « الموجود اللامتناهى  
بالاطلاق » وأنه مستغرق بالاطلاق للموجودات ومفارق بالاطلاق  
لها أيضا . فأنا لا قبل لى بمعرفته معرفة فهم أو احتواء . فلا بد  
هنا من « التلقين » الذى لا يدخل فى نطاق العقل ، أى بمعرفة  
هابطة من أعلى بحيث تصلح موضوعا لفهم الكافة — والفهم لدى  
الكافة يتم باحتواء الموضوعات ، أى بأن تكون لها ماهيات ومعان  
غير مسرفة فى تمام التجريد — أما ما هو مسرف فى التجريد مما يثور  
أذهان بعضهم فيفاد أن التسليم به واجب ، وتفويض الأمر  
فيه لله المحجوب عن العقول الإنسية . . . أى أن المعارف فى  
هذا السبيل . محصلة لا بالاجتهاد العقلى المستقل ، بل بمجوعة على قدر  
المدارك المحدودة .

وهنا لابد أن يكون « التصديق » بها غير مستلزم بالضرورة  
بالعقل المستقل — الذى لا محيص له عن التصديق بنتائج نشاطه  
دون سواها — بل عن طريق غير ضرورى ، لأنه طريق اختياري  
هو طريق الإيمان .

وما دام ليس وليد البرهان الضرورى الموضوعى ، فهو

طريق وجداني ذاتي ، يطنى على وجدان المؤمن به فينساق له عقله  
ويسلم بمعطيانه . . . ويتحول العقل عندئذ من سالك مستقل  
بمساره إلى تابع . . . أى يتحول من مشرع إلى منفذ  
للإيمان . . .

والعقل الموضوعي الضروري المستقل لا يقول بامتناع هذا  
الطريق الإيماني الاختياري . . . الذي يحل المشكلات والتساؤلات  
لدى المؤمن فتطمئن نفسه ، إذ يسلم بأن المطلق هو الله الخالق  
الفعال الكلي القدرة ، هو المحي والرازق والمميت وإليه المآب  
للثواب والعقاب ؟

يعرف الإنسان المؤمن كل هذا بالدين الذي يصف فيه الله  
نفسه للأنام بما تطيقه مداركهم ، يعرفه الإنسان حينئذ بمعنى أنه  
يسلم به ويستريح إليه ويطمئن به ، لا بمعنى أنه يفهمه . . . ؟  
فالدين طريقه الطمأنينة ، لا العلم والفهم . . .

ولكن ما القول فيمن لا تطمئن نفسه بالإيمان ؟

لا قول سوى أنه بالخيار وامرؤ وما اختار . طريقان ، كلاهما  
يؤدي إلى الوجود بالإطلاق . . . طريقان لا يتعارضان :  
فطريق مذهبنا التعبيري هو الطريق « الوصفي » الذي لا يجب  
الطريق « الصوفي » أو « الطريق الديني » عموماً ، وهما يعتمدان على

الإلهام الذي لا يحدده للناس صلته بالله : وللمؤمن أن يجمع بينهما ،  
 فيكون له انتماء وولاء العقل والفطرة ، ويكون له ولاء العبادة  
 والطمأنينة : . . . يجد بهما ما يركن إليه في الشدائد ، وما يشجيه  
 إليه في الكروب مبتهلاً عابداً متبياً . . .

وما أقرب من يشعر بالولاء العقلي للامتناهي المطلق بحيث  
 يترك عليه هذا الانتماء وجدانه ، أن يكون المرء الذي يرضى انتماءه  
 للمطلق في أفعاله جميعاً . . . ويرى في هذا الانتماء نشوة اكبرى  
 هي إغاية سمادته الإنسانية . . . وكأنه يكمل ما يتحزاه يحقق  
 اللامتناهي بالعروج إليه في كل حين .

فإن اكتمل له الإيمان الديني أيضاً ، مصدقاً برسالة ووحى فما  
 أجراه أن يجمع بين الحسينين : ولاء الوجدان العقلي وعبادة الوجدان  
 الإيمانى .

## نظرية وصفية فى مستويات السلوك





١ - مستوى الكائنات الحية :

الأصل في الإنسان أنه كائن حي ، ثم يأتي بعد هذا تخصيصه  
بسمات أخرى ، إن صح أنه حقيق بهذا التخصيص .

والسمة الواضحة المشتركة بين جميع الكائنات الحية أنها تعيش  
على بيئتها ، وفيها . بامتصاص واستغلال مكونات هذه البيئة ، أو  
الكائنات الأخرى الموجودة بها ، كي تكفل لنفسها الاستمرار  
في الحياة .

ويستوى في هذه السمة النبات والحيوان ، بحيث يمكن أن  
نقول عن الكائن الحي عموماً أنه يعمل — بما هو كائن حي —  
بحركة « مركزية جاذبة » بمعنى أنه يجتذب مما في البيئة المتاحة له  
كل ما يصلح لتغذيته ونموه واستمراره .

نقول أن الكائنات الحية جميعاً تشترك في هذا السلوك النمطي  
الأساسي ، وإن اختلفت الوسائل : فالنبات يمتص بجذوره الغذاء  
من التربة ، وتمتص أوراقه بعض العناصر من الهواء ، ويمتص  
الضوء ، من غير أن يبتلع مكانه . أما الحيوان فيتحرك ويسعى

في طلب الغذاء ، من النباتات أحيانا ، ومن الحيوانات الأخرى  
التي يقدر — كل حسب استطاعته — على اقتراسها . وهكذا  
يبدو عالم الكائنات الحية — بما فيهم البشر — عالم صراع أناني في  
سبيل البقاء .

وقد ركب في طبع الحيوان أن يطلب ما يكفل بقاءه بأي ثمن  
وبأي وسيلة . . . كما ركب فيه أيضاً إلى جانب غريزة البقاء  
غريزة تجديد النوع بالتكاثر . . .

فالذافع الأساسي للسلوك لدى الكائن الحي ، بما هو كائن  
حي ، هو « إشباع الحاجة » الحيوية .

« حاجة وإشباعها » : هذا هو قانون السلوك في هذا المستوى .  
ابتداء من الأميبا حتى أرقى درجات الكائنات العضوية الحية . .

والسلوك في هذا المستوى يبدو عند الحيوانات العجاء — أي  
فيما عدا الإنسان — خاضعاً للغريزة الجامدة العمياء ، التي تسخر  
الكائن الحي [لغاياتها] ، وليس الكائن الحي هو الذي يسخرها  
لغاياته . فغايات الكائن الحي الأعجم تحددها له الغريزة ، وتدفعه  
قسراً إلى طلبها بأي ثمن . فهو لا إرادة له بخلاف إرادة الحياة  
الغريزية نفسها . ولهذا السبب لا تستحق إرادة الحيوان الأعجم  
اسم الإرادة ؛ بمعنى الكلمة . لأن الإرادة بمعنى الكلمة تقتضي قسراً

من خيرية الاختيار ، وإمكان القبول والرفض . في حين أن الغريزة تفرض نفسها وغاياتها . بل وأساليب تحقيقها على الحيوان الأعجم فرضاً ، لا يملك معه خياراً . ولا عدلاً ولا ظرفاً ، فسلوك الحيوان الأعجم هو سلوك « العبودية » للحياة ، عبودية تتمثل في رقي الغريزة الجامدة ، التي لها كل السيطرة على الكائن ، وليس له عليها سيطرة أو تحكم . فلا إرادة له سوى إرادتها ، ولا غاية له سوى غاياتها .

وفي هذا المستوى نلاحظ على السلوك أنه يتطور في البداية — أي لدى الحيوانات الدنيا — حول محور الذاتية الفردية المتفردة بالسيطرة على جميع الأفعال . فلا انتماء للكائن إلا لذاته المفردة . وعمليات التكاثرتحري — على هذا المستوى الأدنى — عن طريق الانقسام الذاتي . فالكائن الحي هنا يعمل وحده ، ولحساب ذاته غير مرتبط أو منتم إلا لذاته .

ومع ارتقاء الكائنات الحية يظهر في المقام الثاني محور آخر للسلوك ، إلى جانب المحور الأول الذي هو الذاتية الضيقة الفردية . وهذا المحور الآخر المضاف إلى المحور الأول ، هو محور « الانتماء » الذي يربط سلوك الكائن الحي بكائنات أخرى .

وهكذا يضاف بالانتماء عامل اجتماعي إلى العامل الفردي . وهو لدى الحشرات والحيوانات العجاء نشاط أو سلوك تحكمه وتوجيهه الغريزة الجامدة .

ويتبدى هذا الانتماء فى أوضح صورة لدى حشرات كالنحل والنمل ، حيث يجرى السلوك على نمط ثابت جامد شديد الصرامة ، يحكم حياة « الفرد » ويسخره لنظام الجماعة ، فى دقة فطرية لا حيدة له عنها بحال من الأحوال .

وفى الحيوانات والطيور يتبدى ذلك الانتماء الغريزى فى حياة القطعان والأسراب . وفى حياة الأسرة لدى الطيور وكثير من الحيوانات . . .

وفى جميع هذه المستويات يبلغ من سيطرة الولاء بالغريزة على السلوك أنه يكاد يلغى الفردية الذاتية ، أو هو يطمسها كما يطمس ضوء النهار نور شمعة تظل مشتعلة ناشطة الضوء ، ولكن أثر هذا الاشتعال لا يكاد يحس .

غلبة الغريزة الجامدة تكاد تحول دون نسبة السلوك إلى الكائن الحى ، لأن الكائن فى هذا المستوى أداة مسخرة للغريزة لا تصرف له ولا إرادة ولا اختيار .

أما لدى الإنسان ، فمحورا الذاتية والانتماء خليقان أن يتخذا وصفا مختلفا أو صورة مختلفة ، لما قد يدخل لدى الإنسان من تعديل كبير على سلطان الغريزة ، وما يطرأ على هذا السلطان من قيود منشؤها ظهور الحرية الفردية فى الاختيار ، أى ظهور « حرية الإرادة » على نحو ما . . . وظهور « الاستقلال » الذى تتنوع به الفردية ، ويتنوع به الولاء .



٢ - من العبودية الى الاستقلال الذاتى  
ومن الحاجة الحيوية الى الرغبة

ولئن كان الإنسان هو المستوى الأعلى من الكائنات الحية ، إلا أنه يحمل في تكوينه عين الجذور التي كانت تعيش بها الكائنات الحية الانبأ ، والمتوسطة . ففيه ذلك الازدواج في محاور السلوك . وهي محور الفردية الضيقة ، ومحور الانتماء ، إلا أنها يبدو أن لديه في صورة متطورة . أي أنها « تنوع » من هذين المحورين الأساسيين .

وأبين ما يتبدى هذا التنوع المتطور لدى البشر ، في ضوء ملكاته النفسية والعقلية التي يتميز بها البشر عن الحيوانات العجماء ، مما ترتب عليه وجود « ضوابط » داخلية ، وتحرر نسبي من عبودية الغريزة الجامدة لدى الحيوان الأعجم ، تحررا يتيح له لونا من « الاستقلال الذاتي » ومن « التسيير الذاتي » لسلوكه .

فبفضل هذه الملكات النفسية والعقلية انفتح أمام البشر أفق أو فلك أو مستوى مختلف تمام الاختلاف عن عالم الحيوانات العجماء التي تسخرها الغريزة الجامدة تمام التسخير ، لا على نحو ما تختلف فروع الشجرة عن جذورها الضاربة في الطين فخطسيت . بل على نحو أشد من هذا اختلافاً .



: فلدى البشر حرية اختيار أسلوب الميل الفطرى أو الغريزة ،  
فى وسعهم الكف أو الامتناع ، والتأجيل ، وتخير أسلوب من  
عدة أساليب متخيلة أو ممكنة لأشباع هذا الميل الفطرى :

فلكة التخيل تتيح عدة تصورات أو ممكنات ، وحرية الاختيار  
التي يتمتع بها البشر تتيح لهم انتقاء أحد هذه الممكنات فى ضوء  
الظروف الماثلة . بل وتتيح لهم الامتناع التام أو « كف » هذا الميل ،  
إما على سبيل الدوام ، أو لفترة ما . . .

وهذه الإرادة الحرة مستقلة عن مستوى الغريزة أو الميل الفطرى  
تمام الاستقلال ، لأنها — لدى الإنسان الناضج السوى — لا تخضع  
لمستوى الغريزة أو الميل أو الحاجة الحيوية أو العصبوية ، بل  
تستلهم مستوى جديداً تماماً ولا نظير له عند الحيوان الأعجم .  
والمعنى به المستوى « الموضوعى الكلى » حيث لا يوجد لدى الحيوان  
الأعجم إلا المستوى الذاتى الجزئى .

: فهذا المستوى الموضوعى الكلى — أى المستوى العقلى بمعنى  
الكلمة — تم به ثنائية التكوين المعرفى لدى البشر ، وهم يدينون لهذا  
المستوى بوجود « القواعد » و « المبادئ » و « المعايير » — وكلها  
كأية — التى تستغرق الأفعال أو السلوك الجزئى ، وبها يتم « تقييم »  
هذا السلوك . ذلك « التقييم » الذى لا وجود له لدى الحيوانات  
المعجاء . فهو مصدر التمييز بين ما يلىق وما لا يلىق ، وهى مصدر  
« الانضباط الداخلى » أو « الضمير » أو « الرقيب الأخلاقى » .

ولنست هذه القواعد أو المبادئ أو المعايير الكلية سواسية  
في نطاق كليتها . وسوف نفصل القول في هذه المسألة في  
موضع تال :

وما يعيننا الآن من هذا المستوى العقلي الموضوعي ، و«حاكيته»  
على الأفعال أو السلوك ، هو استلهاهم الإرادة إياه في السلوك ،  
أو على الأقل إمكان استلهاهم الإرادة إياه في السلوك . سواء أكانت  
القاعدة الكلية المستلهمة عرفية اجتماعية أو دينية أو عقلية خالصة ،  
أى فلسفية .

ويعيننا أيضا أن ننبه إلى استمرار الثنائية بالنسبة للموضوعية ،  
وباستمرارها بالنسبة للاتناء ...

فالموضوعية لدى البشر تقابلها وتلازمها الذاتية ، التي تتمثل  
لدى الحيوان الأعجم في قانون « الحاجة الحيوية وإشباعها » ...  
فهذه الذاتية التي كانت متفردة بالسلطان على سلوك الحيوان ،  
صارت ذات صورة متطورة لدى البشر . فقانونها لم يعد « الحاجة  
الحيوية وإشباعها » فحسب ، بل قانونها الجديد لدى الإنسان هو  
« الرغبة وإشباعها » .

وفيم تختلف الرغبة عن الحاجة الحيوية ؟

تختلف من حيث إن الرغبة « حاجة نفسية » مرتبطة بموضوع  
محدد ، في حين أن الحاجة الحيوية عمياء لا ترتبط بموضوع محدد .

فالرغبة تعلق النفس بموضوع لا ترضى عنه بذللاً ، إن حالت الظروف دون تحقيقها . نتيج عن ذلك إحباط .

والرغبة بـ « أو » هوى النفس « — أوسع وأكثر تنوعاً من الحاجة العضوية . وليس معنى هذا أن الحاجة العضوية لا وجود لها عند البشر ، بل هي موجودة ، ولكنها لا تكفى وحدها أو لا تنفرد بدفع المرء إلى السلوك . فقد يجد الفرد شيع حاجاته العضوية جميعاً ، ولا ينفلك مع هذا ناشطاً بسلوكه لتحقيق غايات أخرى تلح عليه رغباته النفسية أشد الإلحاح أن يحققها .

وفي الحالتين — حالة الحاجة الحيوية وحالة الرغبة النفسية — مجال لاختيارات الإرادة ، التي يمكن على المستوى الإنسانى أن تستلهم المبادئ والقواعد الموضوعية ، فيكون السلوك أخلاقياً ، أو تروغ من هذا الاستلهم فيكون السلوك على المستوى الدائى الذى يتعاضد عن الموضوعية وقواعدها ، وكأنه ارتد إلى المستوى الحيوانى ... فيكون ما يسميه المجتمع أو الدين أو العقل الفلسفى انحرافات عن معايير وقواعده الموضوعية الكلية .

فالإرادة الإنسانية إذن بازاء إلهام أو ضابط موضوعى كل من أعلى تكوين الإنسان من جهة ، وبازاء ضغط أو دافع ذاتى يتمثل فى الحاجة والرغبة الصادرة من تكوينه الأدنى ... ولا حل لهذا التنازع الثنائى إلا التقمص الوجدانى للموضوعية .

وهذا المستوى الموضوعى الكلى لدى الإنسان يقابل الذاتية الجزئية من جهة « الانتماء » الذى يربط الفرد بالجماعة .

ونحن نعرف أن الانتماء موجود عند الطيور والحشرات والحيوانات التي تعلو على أدنى مستوى للكائنات الحية . إلا أن انتماءها مملى عليها من جانب الغريزة الجامدة . ولكن البشر المحررين من عبودية الغريزة الجامدة عرضة أن تستفحل فرديتهم واختياراتهم الحرة على حساب هذا الانتماء الذي لم يعد إجبارياً أو قسرياً . ولذا نجد المستوى الموضوعي الكلي لدى البشر يتدخل لتلافي هذا « التفتت » المترتب على استفحال الفردية الحرة ، أو الاستقلال الذاتي في السلوك .

فالموضوعية معناها تجاوز الذات الفردية ، والوقوف مع كل الذوات الأخرى على قدم المساواة أمام أو تحت قانون أو مبدأ كلي يعم الجميع على حد سواء . ففي موضوعية القاعدة الكلية ينشأ رباط علوي يفرض احترام الانتماء إلى الجماعة فرضاً اقتناعياً أو معنوياً بالتقمص الوجداني للموضوعية ، لا قسرياً كما هو الحال في غريزة القطيع لدى الحيوان أو الحشرة الاجتماعية ، كالنحل أو النحل . . .

ولئن كانت غريزة الحيوان تربط ولاءه بجماعة معينة ، في شكل معين جامد ، فإن القواعد أو المبادئ أو المعايير الموضوعية متفاوتة في نطاق كليتها ، أي في شمولها لجانب صغير أو كبير من « الذوات الأخرى » . وهذه هي المسألة التي أشرنا إليها آنفاً ، وأرجأنا الكلام عنها .

٣ - الموضوعية والانتماء .

ليس كل انتماء موضوعيا . وإن كانت الموضوعية نفسها انتماء خالصا يتم عن طريق التقمص الوجداني لهذه الموضوعية ، فيتيح تجاوز الذات والذاتية للارتقاء إلى مستوى الموضوعية .

فالولاء النزوعي انتماء عاطفي للذوات أخرى من حيث هم ذوات أو أفراد . كما يحدث في كل علاقات الميل والانحياز لأشخاص معينين بما هم أشخاص . وطبيعي أن هذا الانتماء موالاة أو ولاء ذاتي ، أساسه الميل الذاتي المحض . أي الهوى . فهو نقيض الانتماء الموضوعي الذي هو تجرد من الذاتية ، أي من كل الأهواء النزوعية ، تحقيقا للانتماء لمبدأ كلي مجرد ، بغض النظر عن الذوات أو الأفراد بما هم أفراد .

والنمط الأكمل لهذا الولاء للموضوعية يتمثل في النشاط المعرفي الذي لا ينشد إلا التعرف على الحقيقة بصدق ونزاهة . أي بصرف النظر عن كافة الأهواء أو الرغبات أو المصالح الذاتية . ففي هذا

يتجلى الولاء الحقيقي للموضوعية . بغير خداع للنفس أولا ، ثم  
يترتب على هذا الولاء التنزه عن خداع الآخرين .

وتقمص الموضوعية وجدانيا هو الذى يجعل مضمون النزوع  
العاطفى أو هدفه هو طلب الحقيقة المجردة لذاتها ، بحيث تطفى  
هذه الرغبة فى الموضوعية التامة على كل الرغبات الذاتية ، وبرغمها  
إذا اقتضى الأمر .

وهذا التقمص الوجدانى للموضوعية تمام التقمص هو الخلق  
أن يجعل المرء يقر بالحقيقة وإن لم تكن فى مصلحته الخاصة أو  
الذاتية ، بل فى مصلحة الآخرين ، حتى ولو لم يكن متمنياً إليهم  
بنزوعه الذاتى من حيث هم أفراد .

وهذا هو معنى « العدل » ، المساوق لمعنى « الحقيقة » والولاء  
لها موضوعيا .

وبغير « التقمص الوجدانى » للموضوعية ، لا تكون الموضوعية  
موضوعاً أو مضموناً للرغبة القاهرة للإنسان . ويصبح علمه  
بالحقيقة الموضوعية معزولاً عن سلوكه . يعرفها بذهنه ولكنه  
لا ينتمى لها بوجدانه ، فلا يحترمها ولا يحققها فى صورة « العدل » ،  
لأن انتماء الوجدانى أو النزوعى لم يزل على المستوى الذاتى ،  
الذى هو بعينه مستوى الحشرة والحيوان ، كل هم لإرضاء حاجاته  
الفردية ، أو لإرضاء من ينتمى بهواه إليهم فرادى أو جماعة .

فالنزاع والانتفاء النزوعي أو الوجداني أساساً لا بد منه لتكييفه  
السلوك العقلي . في المعرفة والسلوك العيني أيضاً . وكل ما هنالك  
أن التقيص الوجداني تحول من الانتفاء للذاتية إلى الانتفاء للموضوعية ،  
فصارت هي مضمون ومطلوب الرغبة السائدة ، بدلا من الرغبة  
في تحقيق الأهواء الذاتية .

لا بد من الانتفاء للإنسان . ولكن هذا الانتفاء ليس مفروضا  
من داخل الفطرة باملاء الغريزة الجامدة ، بل له مجال هو متعدد  
الأشكال لدى الإنسان : بين انتفاء للذات الضيقة ، وانتفاء للذات  
الموسعة ، تشمل من يرتبط بهم المرء عاطفيا ، أو بحكم الروابط  
الاجتماعية المتفاوتة القوة والسعة ، أو بحكم المعتقدات الطائفية  
سياسية كانت أو دينية أو ما إلى ذلك ... وبين انتفاء للموضوعية ،  
إما في المعرفة ، وإما في المعرفة والسلوك معا ...

وقد يحدث في الانتفاء للذوات الموسعة ( من أبناء ملة أو قبيلة  
أو أسرة أو وطن أو أيديولوجية ) أن يسود لدى المرء نوع من  
« الإيثارة » أي « إنكار الذات » الفردية الضيقة ، إيثاراً لمصلحة  
« الذات الموسعة » التي ينتمي إليها .

بل وقد يحدث أن تتعدد انتفاءات الفرد الذاتية للذوات متفاوتة  
السعة في وقت واحد . كانتائه عاطفيا ، لارسميا أو شكليا فحسب—  
إلى أسرة ، ووطن ، وإيديولوجية . وقد تتعارض مصالح هذه



الانتماءات أو الذوات المتفاوتة السعة ، فيكون انحيازها للذات الموسعة التي يشعر بأن نزوعه العاطفي إليها أشد . ومن هؤلاء من ينحاز لأسرته عندما تتعارض مصلحتها مع مصلحة وطنه أو عقيدته الإيديولوجية ، ومنهم من يصنع العكس . وهذه التناقضات هي التي تسبب الأزمات الانتائية أو النزوعية أو الوجدانية الذاتية .

وقد سمعنا بآباء حاربوا ضد جيش بين أفرادهم أبناءهم ، كما سمعنا بالعكس أيضا ...

فتجاوز الذات الضيقة هنا ليس ولاء للموضوعية ، بل لذات موسعة ، يتعلق بها نزوع الفرد .

وليس من النادر عند تعارض المصالح أن ينحاز الفرد الذاتي لذاته الضيقة ضد ذاته الموسعة ، أو للذات الأقل سعة ضد الذات الأوسع . وهو ما يمثل « انتكاسة » في تجاوز الذات داخل نطاق الذاتية الموسعة .

وتضحيات الآباء والإفهامات انحياز ذاتي من هذا القبيل الوجداني للذات الموسعة بعض الشيء . وآية الذاتية هنا أنه انحياز لأفراد بعضهم ، لا بمعيار موضوعي ، أي ليس لوجه حق . أي ليس احتراماً للحقيقة ، وبالتالي ليس احتراماً للعقل .

وما لم تتحول الرغبة النزوعية عن المضمون الذاتى المتعصب إلى المضمون الموضوعى ، أى إلى الحق والعدل ، يظل الحق أخرس ، ويظل العدل مهتدا ، لقيام الهوية بين المعرفة والسلوك .

ويحسن أن ننبه فى هذا المقام أننا بوصف مستوى السلوك الذاتى بأنه من قبيل السلوك الحيوانى والحشرى ، لا نرمى إلى الغض من قدره ، بل كل هبنا التصنيف الوصفى فحسب .

وثمة استدراك آخر ، أننا بنظريتنا الوصفية نرمى إلى التفسير ، لا إلى الدعوة أو الحض أو الوعظ .. بل نرمى إلى التحديد الموضوعى للملامح كل مستوى :

وهناك استدراك ثالث : أن الانتماء إلى إيديولوجية معينة ، أو قومية معينة ليس فى جميع الأحوال انتماء ذاتيا ، فذلك لا يكون إلا عندما يكون انحيازاً غير قائم على النظر الموضوعى . كأن يكون تعظيماً أعمى مبنياً على دوافع المصلحة الخاصة ، أو العداوة لأوضاع معينة عداوة شخصياً . أما الانتماء المبني على نظر موضوعى ، مع الانفتاح والاستعداد لوزن المعتقدات والآراء المخالفة ، بحيث ينبرى الشخص لتحل محل تحيزة الإيديولوجى أو غيره متى تبين له أن الحق ليس فى جانبه ، فذلك انتماء لا يتحول دون الموضوعية ، حيث الموضوعية « اتجاه » يرفض الانغلاق المتعصب داخل موقف معين أو قالب فئوى معين .

فلا ينفي الاتجاه الموضوعي أن يرى الشخص الحق الموضوعي  
في معسكر فكرى أو سياسى معين فينتهى إليه ويدين به ، لا ولاء  
لذلك المعسكر فى حد ذاته ، بل من حيث هو ممثل للحق الموضوعي .  
فلا يتشبث بهذا القالب أو المعسكر متى تبين له أن الحق الموضوعي  
يتمثل بصورة أفضل فى قالب أو معسكر آخر . فالانتماء الموضوعي  
لا يكون أساساً إلا للموضوعية .»



٤ - الموضوعية والقيم •

## وما علاقة الموضوعية بالقيمة ؟

علاقة المنشأ ، فلا وجود للقيم إلا لدى الإنسان ، لتفرد الإنسان بالموضوعية والمستوى الموضوعي الذي لا يقوم إلا على تجاوز الذات وتجاوز الذاتية .

فالمعنى الكلي موضوعي لتجرده من الذاتية ، وهو مفارق لمستوى وجوده لكل ما يستغرقه بلا نهاية من الأفراد أو المدركات الأدنى منه ، أي أنه القيمة أو معيار الوجود لهذه الأفراد أو المدركات ، من حيث هي معبرة في مستواها عنه . . .

فالقيم هي معايير أو قواعد متمثلة في معان كلية موضوعية .  
وهي ناشئة عن الموضوعية . . .

ونحن نعلم أن المعاني أو القواعد أو المبادئ الموضوعية متفاوتة في كليتها ، أي في نطاق انطباقها . وما دامت القيمة فرعاً ضرورياً عن الموضوعية ، فالتفاوت في الكلية تفاوت في القيمة ، بحيث

تكون الكلية الأتم قيمة أتم ، أى أن الكلية هى معيار قيمة  
أى قيمة .

ومن حيث إن كلى الكليات فى المعانى الموضوعية — بناء على  
تعقب مسار النشاط العقلى النظرى — هو « معنى الوجود المطلق أو  
اللامتناهى » ، فهذا القطب الأقصى للوجود والتعقل ، هو أيضا  
القطب الأقصى لكافة القيم ، وكل منها تعبر عنه فى مستواها ،  
متدرجة بحسب نطاق كليتها . . . .

فالموضوعية المطلقة هى القيمة المطلقة التى تقاس إلى كليتها  
التامة قيمة كل قيمة ممكنة .

وبهذا يخرج لنا أساس للتقييم الإنسانى نابع من المفهوم  
الإنسانى الذى وجدناه فى المعرفة والوجود « تعبيراً » عن « معنى  
الوجود اللامتناهى » . وها نحن أولاء نجد هذا التقييم الإنسانى تعبيراً  
أيضا عن عين هذا الوجود اللامتناهى .

وبذلك لا تكون ثمة قاعدة للسلوك القيمى — أى الأخلاقى —  
إلا قاعدة « أقصى موضوعية ممكنة » فى السلوك . أى تخرى هذه  
الموضوعية القصوى ، التى تعم بكليتها التامة جميع النوع البشرى  
بل وجميع الموجودات بقدر الإمكان .

وقد يتساءل المرء : ومن أين يخرج معنى الخير ؟ بوصفه  
موضوع الأخلاق ولباها ؟

إننا نسميه «الخير» ما هو إلا ما يتحقق به معنى وجود الكائن .  
وقد عرفنا من تعقب مسار نشاط المعرفة الإنسانية أن كل كائن  
يعبر عن «معناه» المدرك بالعقل ، في مستوى «مبنى» أو وجود  
ذلك الكائن . ومقياس «قيمة» الكائن أو «خير» هو مقدار  
تحقيقه لمعناه بما هو كذلك . ذلك «المعنى» الذي يرتفع بمستواه  
فوق وجود الأفراد التي يتحقق فيها ، فهو مفارق لها تمام المفارقة  
مع استغراقه لها .

ورباط الموجودات المتناهية جميعا ، أنها «تعبيرات» متباينة  
المبنى أو الأعيان عن «معنى الوجود اللامتناهى» . وتباين تعبيراتها  
هو تباين «خيرها» أو «معانيها» واشتراكها جميعا في  
التعبير عن «الواحد اللامتناهى» هو سر توافقها على الوجه الذي  
يبدو به هذا التوافق فيما بين معانيها وأنظمتها .

ووعى الإنسان بهذه «التعبيرية» في الكون ، وفي نفسه ، هو  
الذي يعلمه أن «الخير» مرهون بتحري السعى لتحقيق أقصى  
موضوعية ممكنة ، لأن اللامتناهى هو الموضوعى بالإطلاق ، ولأن  
الإنسان إنسان بقدر تحقيقه للموضوعية ... فهو بذلك يحقق معنى  
وجوده الخاص به ..

وبتفاوت الناس في موضوعية السلوك ، يتفاوتون في «القيمة»  
بتفاوتهم في التعبير عن اللامتناهى .



فالقائمة التي وصل إليها بحثنا هذا ليست القول بقيم جزئية ذات مضمون من الأوامر أو النواهي ، كالتى يحملها العرف أو يأمر بها الدين ، بل هي صادرة عن صميم الإنسان بما هو إنسان .

فالقيم العرفية قابلة للتغير بتغير العرف أو تغير البيئة ، لأنها « قواعد موضوعية » محدودة الكلية . أما نظرية السلوك الموضوعى التعبيرى فخالية من أى مضمون ممل ، بل هي « اعتناق » أو « تقمص وجداني » للموضوعية القصوى ، تحولها إلى « شوق » أو « رغبة » قاهرة هي الدافع للسلوك ، بحيث يتحول من يتقمصها تمام التقمص إلى « موكزية طاردة » للذات ، فى حين أن الكائن غير الموضوعى تمام الموضوعية يتمثل ساوكة فى « مركزية جاذبة » إلى الذات ، مع تفاوت فى سعة الذات .

وينبغى إن نلاحظ هنا أن « التعبيرية » بذلك الوصف خالية من « وثنية الفعل » فالفعل لا قيمة له إلا من حيث هو تعبير عن « الاتجاه » . . . . . فان كان اتجاهها إلى الذاتية فهو ذاتى ، وإن كان اتجاهها إلى الموضوعية فهو موضوعى .

والخير فى هذه النظرية ليس نابعا من قاعدة محدودة ، بل من النظر إلى قطب كل القيم ، و« معيار كل خير » وهو « التعبير عن اللامتناهى » .

أوجدير بالملاح : أيضا أن القيم المعرفية قد يتغير مضمونها ،  
ولكن « صورة » القيمة تظل شيئا لا غنى عنه لأي شخص — لأن  
القيمة هي أساس « الخلقية » . ونحن بهذه النظرية التعبيرية قد  
ارتفعنا بمصدر القيمة من المجتمع إلى طبيعة الإنسان نفسه بما هو  
كائن موضوعي ، ولا تغير لهذه الحقيقة الواقعة أيا كان مجتمعه...

وفي هذه النظرية التعبيرية يعتقد الإنسان الموضوعية القصوى  
لأن منبع كل خيرية هو نفسه منبع كل تعقل ، ألا وهو الواحد  
اللامتناهي . وعندئذ يتعلق هذا الإنسان بتحقيق أقصى خير لنفسه  
عن طريق آتم موضوعية في سلوكه ، بأن يعمل على تحقيق « معنى  
الوجود » — على آتم وجه ممكن — لكل الكائنات ، من حيث إن  
كلا منها يعبر عن « الواحد اللامتناهي » . . . فتشيع في الوجود  
كله دورة الخير الموضوعية وتقمصها وجدانيا .

وبطبيعة الحال ليس هذا المستوى التعبيري للسلوك — أي  
مستوى الأخلاق التعبيرية — ميسورا لكل شخص . بل لعلهم قلة  
نادرة . ولكن « خريطة » السلوك البشري ينبغي أن تتضمن القمة  
كما تتضمن السفوح والوديان .

وكل امرئ بعد هذا وما هو ميسر له بتكوينه النفسي من  
ذاتية أو تجاوز متفاوت للذاتية . فسلوك كل امرئ تعبير عنه . وعن  
مستواه في التعبير عن معنى الوجود اللامتناهي :

ولست أزعج أن الموضوعي يتخلص من قدر من الذاتية  
ضروري لحفظ الذات ، ولكن شتان من كل همه في ذاته ، ومن  
كل همه في تجاوزها ، وإن بقيت كجذور الدوحة الباسقة ضاربة  
في الأرض ، مهما بسقت وتطاولت فروعها نحو السماء ..

نظمى لوقا



## كتب للمؤلف

نشر مكتبة فريب

١ ، ٣ شارع كامل صدقي ( الفجالة ) القاهرة

- ١- نحو مفهوم إنساني للإنسان والوجود والمطلق
- ٢- الزواج وأخلاقيات الجنس
- ٣- فرويد يفسر أحلامك
- ٤- على مائدة المسيح
- ٥- محمد في حياته الخاصة
- ٦- التقاء المسيحية والإسلام
- ٧- أبو بكر حوارى محمد
- ٨- عمرو بن العاص
- ٩- الحقيقة عند فلاسفة المسلمين ( وهو مجموعة بحوث متفرقة من بينها « الله في نظر الناس وكما أراه » « دفاع عن العقل » )

قريباً

الألوهية ومحاكمة العقل

فرويد يحدثك عن الحرام

عمر بن الخطاب : البطل والمثل والرجل

## محتويات الكتاب

إهداء

ليست توفيقية

نظرية وصفية للمعرفة

- ١ - من هنا نبدأ
- ٢ - في البدء كان الوجدان
- ٣ - ولا نخرج من الثنائية
- ٤ - وفي الموضوعية ثنائية أيضا :
- ٥ - وفي الوجود العقلي الموضوعي ثنائية أيضا :
- ٦ - فطرة العقل وكيف تبدو لنا .
- ٧ - هل الوجود المطلق وهم ؟
- ٨ - وهل هو أفقر المعاني ؟

- ٩ - وماذا عن علاقتنا به ؟  
١٠ - وماذا بعد خريطة المنظور الإنساني للمطلق ؟  
١١ - الفلسفة التعبيرية وموقفها من الدين

### نظرية وصفية في مستويات السلوك

- ١ - مستوى الكيفيات النفسية .  
٢ - من العبودية إلى الاستقلال الذاتي .  
٣ - الموضوعية والانتماء .  
٤ - الموضوعية والقسم .



---

رقم الايداع ٨٢/٥٣٩٣  
الترقيم الدولي ١ - ٠٢٠ - ١٧٢ - ٩٧٧

---

---

دار غریب للطباعة  
۱۲ شارع نوپار ( لاطوغلی )  
ص ۰ پ ۵۸ ( الدواوین ) تلفون : ۲۲۰۷۹



الناشر  
مكتبة غريب  
٢٠١ شارع كامل صديقي (بغداد)  
تليفون ٩٠٢١٠٧

الثمن ١٠٠ قرش

---

دار غريب للطباعة  
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة  
ص ٠ ب ٥٨ (الدواوين) - تليفون : ٢٢٠٧٩

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)